جامعة قاصدي مربـــاح – ورقلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إستراتيجية الجماعات المحلية (الولاية) في تهيئة الاقليم و حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة بولاية ورقلة
دراسة وصفية لإستراتيجية ولاية ورقلة و بلدياتها في اقامة مشروع الحزام لأخضر

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي)، في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبة: خوخي هجيرة إشراف الأستاذ: قاسم حجاج

أعضاء لجنة المناقشة:

د. قاسم ميلود	رئيسا
د. حجاج قاسم	مشرفا ومقررا
أ. خميس	عضوا

السنة الجامعية
2013- 2014

إهـداء

تحية أزكى من عبير الزهور

إلى اللذان أنعمني الله بهما أطال الله في عمرهما، قد أكتم كلما يحس به قلبي اتجاههما لكنهما قلبي، ، قد يحترق قلبي شوقا لهما و تعبا لصغري و كبري في تربيتي ، مهما كتبت بدم قلبي ينبع روح تضيئ من براءة حبهما لي و تشق طريقها لرؤيتي طالبة ناجحة ،كل عام و هما حبيباي و كل ساعة و هما نفساي و كل ثانية و هما دقة قلبي أمي و أبي

إلى من أعزه قلبي و زرع في حب المبادرة،قد اتبكم عندما تتكلم الحياة لأنه حياتي، كل عام وهو حبيبي كل ساعة و هو نفسي كل ثانية و هو دقة قلبي (بلسم شمس يضيئ روحي رفيق دربي بشير حليمي)

إلى أخواتي باقة زهور : سارة، فردوس، مروة ، محمد نذير، عبد الغفور

دارينا من المحبة إلى أختي الصغيرة نور سلسبيل أدامها الله في عزنا لها

إلى كل من يحمل لقب خوخي و زكري و حليمي

إلى قسم العلوم السياسية و أخص بالذكر أساتذتي الكرام أعانهم الله

إلى أستاذي المشرف الدكتور حجاج قاسم

إلى زملائي الذين ترافقنا مع بعض طريق النجاح دفعة 2013*2014 كل باسمه

إلى من نبتت و أزهرت كالنرجس في قسم العلوم السياسية و رحلت و تركت عبيرها في أروقة الكلية و كل الاقسام و ذكريات جميلة كأستاذة مبجلة *العذراء " فاطمة ميساعيد"

رحمة الله عليها و أسكنها فسيح جنانه وجعلها من أهل الجنة
إلى صديقاتي الحميمات خاصة سمية وكريمة وإلهام
إلى كل من وسعه قلبي و لم يسعه قلمي

إلى كل من أحب هجيرة

أهدي عملي هذا بكل تواضع و تقدير

هجيرة خوخي

كلمة شكر

قال الله تعالى "و لئن شكرتم لأزيدنكم..."

لله عز وجل الحمد و المنة و الشكر على توفيقنا لإنجاز هذا العمل.

قال أبو القاسم الشابي:

من يأبى صعود الجبال.....يعش أبد الدهر بين الحفر

يشرفني أن أتقد جزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ المحترم الشرف الدكتور حجاج قاسم بقبوله الإشراف على هذا العمل ، و تقديم النصح و تحفيزي على اتقاني رغبة في نجاحي و تمييزي جعلك الله منارة العلم

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان سندا في انجاز هذا العمل

إلى كل من غرسوا فينا حب العلم والبحث

إلى من نصحهم لبنا لبلوغ المرسى و التمييز

إلى كل أساتذتي قسم العلوم السياسية خاصة : الأستاذ باباعربي مسلم،ياسين ربوح،بوعافية محمد الصالح، شمسة بو شنافة ،شليغم غنية، ولد عامر نعيمة،قاسم ميلود،مجذوب عبد المؤمن. وعمال المكتبة

إلى كل موظفي مقر الولاية -الديوان-،مدير البيئة السيد بلولة الطيب، الملحق الرئيسي بالديوان مقر ولاية ورقلة و رئيس مشروع الحزام الأخضر مداني محمد.

و كل من أعانني في هذا البحث

مـــقـــدمـــة

مقـــــدمـــــــــة:

يعتبر تهيئة الإقليم موضوع مشترك بين التهيئة والاستصلاح فكلاهما يدرس نفس الإقليم غير أن مهمة الاستصلاح الإقليمي و الدراسات الشاملة للموارد الطبيعية الاقتصادية والبشرية في الإقليم الحالي هو وضع خطة شاملة لمستقبل الإقليم وبالتالي فإن الاستصلاح الإقليمي يصمم مستقبل الإقليم على ضوء حاضره والتهيئة العمرانية تناقش توازن الشبكة العمرانية، وتخفيف الضغط عن الأقاليم العمرانية والمدن الكبرى، ومدى انعكاس ذلك على نمو وتوازن، الشبكة العمرانية بصفة عامة وشبكة المدن بصفة خاصة، وعلى توزيع السكان والأنشطة والخدمات، وإلى أي حد تمكنت الدولة من الترجمة الفعلية للتخطيط الإقليمي والتوزيع العادل للاستثمارات على مختلف أقاليم البلاد، ومدى تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية المتوازنة على المستويين الإقليمي والوطني.

إن الاهتمام بتهيئة الإقليم و حماية البيئة و تطورها تطلب سن القوانين و النصوص التنظيمية المعمول بها في الجماعات المحلية و الأجهزة الرقابية المسؤولة عن رقابته فضلا عن مجموعة إجراءات التنفيذية التي تنشد تحقيق أهدافه التنمية المستدامة، إن الدولة الجزائرية أصبحت تهتم في وقتنا الحالي بتهيئة الإقليم و حماية البيئة و وجود إستراتيجية معينة للأخذ بعين الاعتبار كل الظروف التي تحيط بهذا الإقليم و تحسينها و تجسيدها عن طريق المخططات تتركز على التوجه نحو التنمية المستدامة بنماذج على أرض الواقع.

حيث ركزت سياسة الدولة الجزائرية على مفهوم التوازن الجهوي وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية على أساس أولويات التنمية وما ترتب عنها من فروقات وإختلالات ولدت مناطق تعيش على هامش التنمية، خاصة في المناطق الداخلية والأرياف والمناطق الجبلية، وكانت الحلول المطلوبة تتمثل في تغيير الظروف الموروثة عن الاستعمار، والتي أدت إلى التخلف والحرمان، للنهوض بالمناطق المتخلفة وإدماجها في التنمية الوطنية.

1 - أسباب اختيار موضوع البحث:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية و أسباب موضوعية في اهتمام الطالب الباحث بموضوع سياسة تهيئة الإقليم للدولة وحماية البيئة بحيث يعتبر تجسيد هذا الموضوع أهم مرحلة يمكن للباحث تحديد إلى أ ي مدى يكمن نجاح أو فشل تلك السياسة و إستراتيجية العمل بها ورغبة الباحث من جهة أخرى في إثراء المكتبة العلمية بالرصيد المعرفي و كمحاولة للاستفادة من الجديد في هذا الموضوع بزيادة تصنيف موضوع البحث في دراسات تخص إستراتيجية تهيئة الجماعات المحلية لإقليم البيئة لتحقيق التنمية المستدامة و دورها و كيف تتجسد هذه السياسة على المستوى المحلي مع المشروع الذي سندرسه كنموذج حي و حديث يبين لنا مدى اهتمام الجماعات المحلية (الولاية) في تحسين المستوى المعيشي و الاقتصادي و البيئي مع أهداف أخرى تسعى إليها.

موضوع تهيئة الإقليم كموضوع يسلط عليه الضوء في الآونة الأخيرة كونه مع متغيرات الحياة و كون السنة الثانية ماستر أدرج في برنامجها مقياس البيئة و تهيئة العمران و تناولنا من خلاله مجموعة بحوث حول م ا يخص الإقليم رأيت أنه يستحسن كموضوع دراسة من أجل إبراز فاعلية الجماعات المحلية في تجسيده على أرض الواقع بصفة تحسين مكانة هذه المنطقة ل تحسين الظروف الطبيعية بتدخل الإنسان فيها و من جهة أخرى يعتبر م شروع الحزام الأخضر بورقلة موضوع ا جديدا ،من الجديد الاهتمام العلمي به و بمدى فاعليته بتدخل الجماعات المحلية في البيئة ليعطيها وجها آخر لجعل الأقاليم الجزائرية متماثلة تقريبا مع الإقليم التلي من حيث التنمية البيئية المستدامة ،أما في ما يخص الأسباب الموضوعية فتكمن في أهمية الجماعات المحلية و مجال تدخلها في تهيئة إقليم البيئة و حمايتها لتحقيق التنمية المستدامة لأنه أصبح أبرز الاهتمامات الحديثة و الجديدة في دولة الجزائر التي تسعى إلى التحولات و نظائرها الدول الأخرى و من جهة أخرى نرى أن المساهمة في دراسة الموضوع على المستوى المحلي يحدد مدى تطبيق إستراتيجية سياسة تهيئة الإقليم و التحديات التي تواجه السلطات المحلية (الجماعات المحلية) ومحاولة تحديد مدى دور الجماعات الإقليمية في حماية

البيئة لتحقيق التنمية المستدامة و مدى قدرتها على التدخل و حل هذه المشاكل البيئية المتمثلة في الظواهر الطبيعية الراهنة و ذلك انطلاقا من القوانين السارية .

2 – أهمية موضوع البحث:

بدأ اهتمام الدولة الجزائرية بقضايا تهيئة الإقليم وحماية البيئة مبكرا نوعا ما، حيث تعود المرجعية النظرية لفلسفة وإستراتيجية تهيئة الإقليم إلى مرحلة الحرب التحريرية وبداية الاستقلال، تصبو أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بدور الجماعات المحلية و التزاماتها البيئية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الجماعات المحلية بالاستخدام نصوص قانونية خاصة بتهيئة إقليم البيئة و حماية البيئة كما سنعمل على إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز التقارب الذي تحضى به الجماعات المحلية في تجسيد المشاريع المحلية بإشراكها أطراف أخرى عن طريق السلطة التقديرية .

3– أهداف البحث:

- تتمثل أهداف البحث في هدفين رئيسين:

أولها إبراز توجهات الدولة الجزائرية في ما يخص ميدان تهيئة الإقليم و حماية البيئة وكيفية الحفاظ على هذه الأخيرة و محاربة التلوث و تدخل الإنسان في الطبيعة من أجل تغييرها في إطار القوانين السارية ؛

وثانيها فيتمثل مدى مساهمة الإدارة المحلية في الحرص على تنفيذ المخطط الموجه لإقليمها البيئي و هذا يبين على أن الإدارة المحلية إدارة مرنة و غير مستقلة يتحكم فيها السياسيين و المشرع الجزائري و صناع القرار ، و من خلال حرص الجماعات المحلية التي لها مهمة تجسيد سياسة الدولة بتنفيذ القوانين بحرية اختيار السلطة التقديرية لكي تستطيع تأدية دورها بفاعلية.

4- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات العلمية و الأبحاث بخصوص دور الجماعات المحلية و كذا حماية البيئة ، وذلك يبين أن الموضوع له أهمية كبيرة من جهة التدخل المح لي بمجال تهيئة الإقليم وحماية البيئة ومن جهة أخرى له دور كبير في اكتساب الجماعات المحلية القدرة على تولي الشؤون المحلية ، وخلق التنافس الإقليمي على المستوى الوطني و تحدي معيقات البيئة و الظواهر الطبيعية الأصلية وتغيير هذه الأخيرة بشكل تنموي ، و من هذا المنطلق ندرج أهم الدراسات السابقة:

أ) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة بعنوان: دراسة المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك " من اعداد الطالب، الطاهر خامرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، عالج فيها استراتيجية المؤسسة الاقتصادية فيما يتعلق بحماية البيئة والمجتمع طوعيا حيث يهدف إلى مواجهة الضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و التي هي مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

ب) مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر : مذكرة نيل شهادة الماجيستر في الحقوق تخصص"تحولات الدولة " من إعداد الباحث كنتاش عبد الحق بجامعة قاصدي مرباح و الذي عالج موضوع الهيئات اللامركزية كالولاية و البلدية التي لا تستطيع لوحد ها القيام بالأدوار المنوطة لها بحماية البيئة ، مما جعل المشرع الجزائري لإشراك أطراف أخرى تتمثل في المفتشيات الجهوية للبيئة و مديريات البيئة التابعة للوزارة الوصية.

5- اشكالية البحث :

من خلال ما طرحناه سابقا سنجتهد في معالج ة الموضوع خلال الإجابة على الإشكالية الآتية:

"ما هي طبيعة الإستراتيجية الجزائرية للجماعات المحلية في تهيئة الإقليم وحماية البيئة تحديدا في إقليم ولاية ورقلة ؟ "

6 – فرضيات البحث:

تبعا لإشكالية البحث المطروحة فإننا نطرح الفرضية التالية للإجابة على سؤال الإشكالية أعلاه:

-الفرضية : تدل تجربة الحزام الأخضر بولاية ورقلة على قدرة الجماعات المحلية على تجسيد استراتيجية حماية البيئة واستدامة التنمية.

7 – الإطار الزماني و المكاني البحث :

-الإطار الزماني : تمتد دراستنا من فترة بعد الاستقلال تحديدا سنة 1967و هي السنة التي أصبح للتخطيط اهتمام يدرس إلى يومنا هذا ،أما في ما يخص النموذج الذي سندرسه هو ولاية ورقلة.

-الإطار المكاني : و يشمل دراسة حالة ولاية ورقلة و الجماعات المحلية (ال بلديات) بهذه الولاية.

8 – المناهج و اقترابات البحث:

بناءا على ما تقتضيه طبيعة الموضوع الذي بصدد معالجته و نوعية البيانات و المعلومات المتوفرة لدينا يتوجب علينا الاعتماد على :

أ)المنهج الوصفي : وظفنا هذا المنهج للإحاطة بمهام الجماعات المحلية في إطار اللامركزية بتجسيد سياسة تهيئة إقليم البيئة و حمايتها و ما هي التحديات التي تواجهها بسبب تعدد المتدخلين في مجال تهيئة الإقليم و حماية البيئة على المستوى المحلي.

ب)الاقتراب القانوني والمؤسساتي: سنستخدم في دراستنا الاقتراب المؤسسي القانوني الذي بواسطته اعتمدنا شرح المؤسسات مثل مديرية التعمير و البناء و المديرية الولائية للبيئة، والولاية من ذلك لإبراز مهامها في تجسيد إستراتيجية سياسة الدولة في مجال تهيئة ا لإقليم وحماية البيئة و تحديد الإجراءات القانونية لعملية تهيئة الإقليم و حماية البيئة من خلال النصوص القانونية.

ج)المدخل البيئي: صاحب هذا المدخل جون جاوس الذي اهتم فيه بعلاقة البيئة بالتنمية المستدامة ،سنستخدم هذا المدخل لإبراز علاقة البيئة بالتنمية المستدامة.

د)منهج دراسة الحالة: و بهدف الوقوف على واقع تهيئة الإقليم البيئي و ذلك من خلال التعرف على فاعلية تجسيد القوانين و تنفيذها عن قرب و شرحها

9 – صعوبات البحث:

واجهنا عدة صعوبات أثناء إعداد بحثي و تتمثل في صعوبة جمع المعلومات من مصادرها الأصلية و الموثوق فيها للوصول إلى نتائج قيمة في فترة جمع المعلومات حول المشروع.

10 –خطة البحث :

تشتمل خطة البحث إلى فصلين أساسيين:

في الفصلان حاولنا من خلالها إبراز في الفصل الأول الذي يحتوي أربعة مباحث وتقتصر في مفاهيم خاصة بالموضوع لتهيئة الإقليم و حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر بتعريف تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و كذا مراحل ظهور كل منهما ، و مبادئ و إلى ما تصبو إليه تهيئة الإقليم و حماية البيئة و ما هي أبعادها، و ذلك بإبراز قوانينها و المؤسسات المخولة لها لإستراتيجية التخطيط الإقليمي و اتجاهاته في الجزائر حسب أنواعه و مستوياته مع ذكر بوادر بداية الدولة في الاهتمام بهذا المجال بالتحديد بتسليط الضوء على مراحل المخططات و ما بعد المخططات ،كما سنتطرق إلى أدوات التهيئة و حماية البيئة التي تعتبر كأداة تحكم بيد الجماعات المحلية مع إبراز أهم الفاعلين المتدخلين للعملية على مستوى الولاية واستعملنا فيه المنهج الوصفي و الاقتراب القانوني و المؤسساتي ثم خلاصة للفصل

بالنسبة للفصل الثاني : يوضح دور الجماعات المحلية (الولاية) بولاية ورقلة و تكريس التنمية المحلية المستدامة و التطورات الراهنة و ذلك من خلال التعريف بولاية ورقلة (محل الدراسة) وخصائصها الطبيعية و مقومات التنمية فيها، كما سنشرح المخطط العمراني و الوظيفي لها ودورها في المشاريع التي لها فاعلية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالإضافة إلى تشجيع كل مبادرة

ترمي لتفصيل التنمية المنسجمة و خلق التنافس المحلي عبر أنحاء الوطن و مشروع الحزام الأخضر يبرز مدى قدرة الولاية بالتحكم في المشاريع بما يناسب إقليمها و استعملنا فيه المدخل البيئي و منهج دراسة حالة.

11 –مصطلحات البحث:

* **الجماعات الإقليمية** : نص عليها الدستور في المادة 16 على أنه: يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

* **التهيئة الإقليمية** : تعرف على أنها تنظيم وإصلاح المظاهر الطبيعية والاقتصادية على المستوى الإقليمي بوضع خطة علمية وعقلانية قابلة للتجسيد مع مراعاة بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والموارد البشرية والاقتصادية وتكون التهيئة قابلة للتجديد.

***حماية البيئة**: نص عليها القانون 03-10 على أن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث تهدف إلى وقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بالحفاظ على مكوناتها.

و من خلال ما تطرقناه تمثل خطة البحث فـــي:

الفصل الأول:سياسة تهيئة الإقليم و حماية البيئة و التنمية المستدامة

المبحث الأول: مفهوم تهيئة الإقليم في الجزائر

المطلب الأول: تعريف تهيئة الإقليم

المطلب الثاني : مراحل بروز سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر

المطلب الثالث: مبادئ و أهداف استراتيجية تهيئة الإقليم في الجزائر

المبحث الثاني:مفهوم التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: تاريخ بروز التنمية المستدامة

المطلب الثالث: أبعاد و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: آليات تهيئة الإقليم و حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: سياسة (استراتيجية) تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثاني: سياسة (استراتيجية) حماية البيئة في إطار التنمية لمستدامة في الجزائر

المطلب الثالث: أدوات تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الرابع:استراتيجيّ الجزائر في تهيئة الإقليم وحماية البيئة و الهيئات المعنية

المطلب الأول: المؤسسات و الهيئات المعنية بتهيئة الإقليم وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثاني: استراتيجية التخطيط الإقليمي و اتجاهاته في الجزائر

المطلب الثالث: أنواع التخطيط الإقليمي ومستوياته في الجزائر

الفصل الثاني: دور الجماعات المحلية في استراتيجية سياسة تهيئة الإقليم و حماية البيئة (مشروع الحزام الأخضر) ولاية ورقلة نموذجا

المبحث الأول: التعريف بولاية ورقلة وخصائصها الطبيعية

المطلب الأول : تضاريس ولاية ورقلة

المطلب الثاني: المناخ السائد بولاية ورقلة

المبحث الثاني: المخطط الحضري لولاية ورقلة

المطلب الأول: المخطط العمراني

المطلب الثاني: المخطط الوظيفي

المبحث الثالث: تجسيد تهيئة الإقليم وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في ولاية ورقلة من خلال مشروع الحزام الأخضر

المطلب الأول : مشروع الحزام الأخضر أهدافه و تمويله

المطلب الثاني: مراحل إنجاز المشروع

المطلب الثالث: الأشغال المنطلق فيها

المطلب الرابع: الحصيلات الشهرية لإنجازات الجماعات المحلية لمشروع الحزام الخضر من شهر سبتمبر 2013 إلى غاية شهر مارس 2014

تعتبر التهيئة العمرانية سياسية عامة تهدف إلى تغيير وتح سين توزيع السكان والمهام المهنية في مكان ما، حيث يعتبرها بعض العلماء على أنها البحث عن التقسيم الأحسن والأمثل لتسير الموارد والنشاطات المختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية التربوية بالإضافة إلى إدارة الأهداف كما عرفها الدكتور pierre geogre في القاموس الجغرافي على أن التهيئة العمرانية عمل مخطط لتنظيم العمران كما يعرفها الدكتور بشير الحيماني على أنها "مساحة على سطح الأرض تتميز عن المناطق المجاورة لها بمجموعة من الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية بشكل وحدة مكانة لها خصوصيتها السكانية التي تميز بها عما يجاورها من مختلف المناطق الصحراوية والمناطق الداخلية والسهبية والشريط الساحلي ... الخ وذلك لوظيفة إستراتيجية وسياسة تطويرية." [1]

ومنه توجد عدة أنواع لتهيئة الإقليمية منها:

***تهيئة الوسط الطبيعي**: وتقوم بتهيئة الثروات الطبيعية مثل الغابات والجبال وكذا المياه من أحواض وشبكات هيدرولوجي ومناخ التصحر والجفاف والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين اختلاف التضاريس والمناخ مع وجود التحديات البيئة.

***تهيئة الوسط الريفي** : وتقوم هيئات معنية بتهيئة مناطق الريفية والقروية والنائية التي تفتقر لاستصلاح والقيام بتهيئته البنى التحتية للأراضي.

وكذا تربية واستغلال المواشي ومن جهة أخرى المحافظة على كل ما يخص هذه البيئة من موارد وعناصر تختص بها هذه البيئة.

***تهيئة الوسط الحضري**: إنشاء وتطوير المستوطنات البشرية والعمرانية في المدينة في حدود معقولة من الازدهار الاقتصادي والجمالي لإعطاء المنشآت الحضرية للمدنية التمييز بإضفاء عناصر ولو من الطبيعية بشكل منتظم.

1-محمد (الهادي لعروق): **التوسع الحضري و انتاج المدن في الجزائر**، دورية ، العدد 03،مارس 1999، ص 110

الفصل الأول

سياسة تهيئة الاقليم و حماية البيئة و التنمية المستدامة

الفصل الأول:سياسة تهيئة الإقليم وحماية البيئة و التنمية المستدامة

المبحث الأول : مفهوم تهيئة الإقليم في الجزائر

المطلب الأول: تعريف تهيئة الإقليم

اصطلاحا: إن مصطلح التهيئة يعادل مصطلح الاستصلاح، هي الشيء يعني أعده وتعني كذلك تدخل الإنسان في الوسط الطبيعي أو الحضري أو الريفي للإصلاح المدروس و المخطط.

معنا: التهيئة كما جاء في معجم المصطلحا ت الجغرافية للدكتور يوسف التوني "بأن التهيئة هو تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافئ الفرص لكل إقليم وإبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة.

أما الدكتور Pierre George في قاموسه الجغرافي يعرف التهيئة الإقليمية بأنها عبارة عن عمل مخطط لتنظيم الإقليم .كما يشكل تعبيرا للمجتمع بأكمله، فهو بذلك من الأماكن المفضلة للحياة الجماعية، التنزه، الترفيه، التنقل، الراحة، اللعب، ويضمن الانسجام البصري والوظيفي بين مختلف هياكل المدينة.

المجال العمراني الخارجي من المكونات الأساسية للمجال العمراني، يعبر عن كل المساحات الحرة وغير المبنية مهما كان استغلالها، يتحدد شكله وطبيعته وفقا لوظيفته وتبعا لما يحيط به من مجالات مبنية أيا كانت طبيعتها، ويتكون المجال الخارجي من مجموع المساحات التالية:

المناطق المخصصة للنقل وتوقف السيارات.

المناطق الحرة: الساحات، الأرصفة، ممرات المشاة، العقارات غير المبنية.

المناطق المشجرة.[1]

---

1 – نفس المرجع ، نفس الصفحة

كما أن سياسة تهيئة الإقليم تصبو أيضا نحو "تحسين ظروف معيشة السكان من خلال مكافحة التهميش والإقصاء بفضل تكافؤ الفرص بين كل مناطق الوطن خاصة بين الأرياف والمدن بإعادة توزيع النشاطات الصناعية والاقتصادية خاصة في الهضاب العليا ومناطق الجنوب والصحراء."

و منه نستخلص أن التهيئة الإقليمية هي كل تدخل من طرف السلطات العمومية، ترمي لتحسين سير الفضاء السوسيو فيزيائي الحضري والريفي وتنظيمها و التوازن الإقليمي

وفي هذا الإطار تم جعل عملية استصلاح المناطق الصحراوية "أهم رهان للتنمية" وذلك في إطار برامج تهيئة الإقليم الجارية في أقصى الجنوب حيث أن السلطات العمومية جعلت من الإعمار المنسجم للفضاءات الشاغرة تقريبا هدفا هاما للتنمية.

المطلب الثاني: مراحل بروز سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر

مرت سياسة تهيئة الإقليم الوطني في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:

-**أ- المرحلة الأولى 1978/1963**: يمكن استخلاص تهيئة التراب الوطني خلال هذه الفترة بمايلي:

تبني الدولة الجزائرية مخططات اقتصادية وبرامج كبرى في إقتصادها المركزي الموجه ذي الطابع الاشتراكي بوسائله ومؤسساته العمومية أو الحكومية و نخص بالذكر المخططات الاقتصادية الوطنية مثل المخطط الثلاثي 1969/1967 و المخطط الرباعي 1979/1970 و المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 والبرامج الكبرى مثل مشروع السد الأخضر لمقاومة التصحر بواسطة التشجير، وبرامج تأميم الأراضي الفلاحية ومشروع بناء 1000 قرية فلاحية.

ورثت الجزائر أوضاعا سيئة عن العهد الاستعماري، تميزت بفقدان العدالة في توزيع المكاسب والمواد على أنحاء البلاد، حيث ركز الاستعمار إهتمامه بإقليم الساحل ومناطق إقامة المستوطنين في توطين الأنشطة والخدمات، خاصة حول الموانئ التي كانت تشكل حلقة اتصاله بفرنسا، تاركا باقي أنحاء الوطن تعيش حياة تقليدية زراعية، يسود فيها الفقر والحرمان[1].

[1] نور الدين (زمام) : السلطة الحاكمة والخيارات التنموية للمجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى، 2002. ص176 –ص 177

وبعد الإستقلال مباشرة إزدادت هذه الفوارق مدة، بفعل الهجرة الكبيرة للسكان الجزائريين صوب المدن والمناطق الشمالية، لأنها كانت تشكل أكثر المناطق تجهيزا في البلاد حيث تضخمت المدن وبرزت العديد من المشكلات الإجتماعية كالبطالة والأنشطة الطفيلية.

ولمواجهة هذا الوضع، إتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات الإصلاحية، كان أهمها تنفيذ عدد من البرامج الخاصة لتنمية المناطق المحرومة، التي عانت ويلات الحرب والفقر حيث إستفادت ثمان ولايات من برامج تنموية واسعة في الفترة من1966 إلى 1973.

كما حاولت الدولة توظيف عوائد البترول والثروات المعدنية في إقامة إقتصاد وطني قوي، حيث أولت الأهمية للقطاع الإنتاجي عن طريق إقامة العديد من المستعمرات الصناعية على شكل أقطاب كبرى للصناعة الأول حول محور عنابة ، قسنطينة ، سكيكدة والثاني حول محور العاصمة، رويبة، رغاية، والثالث حول محور آرزيو، وهران، مستغانم.

وكان هدف هذه الأقطاب الصناعية، تطوير وتحديث منطقتي الشرق والغرب الجزائرية ومنطقة العاصمة، والقضاء على البطالة، وخلق نوع من التوازن بين جهات الوطن.

لكن هذا التوجه الذي تركز على إقليمي الساحل والتل، دعم بصورة غير مباشرة التوجه الاقتصادي والعمراني الموروث عن فترة الاستعمار، حيث رفع من قدرة وكفاءة هذين الإقليمين على صعاب المناطق الداخلية، وزاد بالتالي في تعميق الفجوة.

وأهم ما يلاحظ على هذه الفترة، هو غياب إستراتيجية رسمية للتهيئة العمرانية في الجزائر، حيث أن كل الإجراءات التي إتخذت كانت تتم في غياب خطة شاملة ومتكاملة للتنمية العمرانية. ومن سلبيات هذه الإجراءات أيضا، أنها استهلكت الأراضي الزراعية الجيدة في شمال الجزائر، مثل سهول متيجة، عنابة ،سكيكدة و وهران[1].

[1] نفس المرجع صفحة 63

وهكذا فشلت هذه الأقطاب في أن تلعب الدور الذي خطط لها، والمتمثل في إنعاش إقتصاديات المناطق التي وطنت بها، تحولت إلى مراكز إستقطاب، إستحوذت على كل الموارد، وإستنزفت إمكانيات محيطها.

ويعود السبب المباشر في فشل هذه الإجراءات، إلى أنها لم تتم ضمن منظور شامل للتنمية العمرانية المتوازية، حيث لم تأخذ في الحسبان العلاقات القائمة بين الوسط الريفي والحضري، والإختلافات القائمة بيم المناطق الشمالية والداخلية، ولم تعتمد على إمكانيات وحقائق كل إقليم وعلاقاته بالأقاليم الأخرى

-ب- المرحلة الثانية 1987/1979:

أما الخطة الوطنية للتنمية القطرية التي وضعتها وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية المستحدثة في سنة 1979 استمدت أهدافها التنموية من الميثاق الوطني وتزامن هذا مع وضع المخطط الخماسي الأول 1985/1980 وهنا استحدث تقسيم إداري جديد سنة 1984 حيث ارتفع عدد الولايات من 26 ولاية سنة 1974 إلى 48 ولاية . كما تزودت التهيئة العمرانية في 12جانفي1987 بقانون التهيئة العمرانية والتعمير رقم03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

تتميز هذه المرحلة التي بدأت في منتصف السبعينات، بظهور سياسة واضحة المعالم للتهيئة العمرانية، على المستوى الإقليمي والوطني، ضمن تصور شامل وإستراتيجية متكاملة. تحصر اتجاهات محددة، تسير من خلالها عملية التهيئة العمرانية والتخطيط للتنمية.

وقد جاءت هذه السياسة الجديدة، كأولى الإستجابات السياسية لمشكلة المفروقات الإقليمية، وتخلف بعض الأقاليم، وذلك بعد تصاعد الوعي بأخطار هذه العملية، وإفرازاتها السلبية العديدة، على الصعيد السياسي والشعبي، وقد تبلور هذا الوعي بصورة واضحة، في المناقشات الواسعة، لمشروع الميثاق الوطني عامي 1976 و1985، والتي تحولت إلى مطالبة شعبية، لتجاوز الإختلافات الخطيرة، التي ترتبت على عملية التنمية غير المتوازنة[1].

[1]نفس المرجع نفس الصفحة

وكان من بين النتائج المباشرة لهذه المطالب، إنشاء أول وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية في الجزائر عام 1979، والتي أسندت لها مهمة وضع الخطط الإقليمية والوطنية للنهوض بكافة أرجاء الوطن، وتحقيق التنمية الشاملة، في إطار التوزيع العادل المجهود النمو على أقاليم البلاد.

وفي عام 1981، استحدثت مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية، على مستوى كل ولايات الوطن، لمباشرة مشاكل التهيئة العمرانية، وتخطيط النمو على مستوى هذه الوحدات الإدارية، وتوصلت كل هذه الإجراءات الحكومية، بالمصادقة عام 1987 على قانون التهيئة العمرانية، من طرف المجلس الشعبي الوطني.

وقد شكلت هذه الإجراءات السياسية، دفعة قوية وحاسمة، لإرساء قواعد واضحة للتخطيط العمراني والإقليمي في الجزائر، في إطار توجه جديد للتخطيط الاقتصادي، يستهدف تخفيف الضغط على المعمور في إقليم الساحل، ونقل محور النقل الاقتصادي والسكاني، إلى إقليم الهضاب لعليا، لتحقيق التوازن والتكامل المطلوب بين أقاليم البلاد، وإدماجها في إطار منسجم للتنمية الشاملة، ريفا وحضرا، شمالا وجنوبا.

وقد ارتكزت هذه المراحل، على مجموعة متكاملة من الإصلاحات والإجراءات أهمها:

-1التنظيم الترابي للبلاد:

حيث حرصت الدولة على الاتجاه بالخريطة الإدارية للبلاد، نحو أطر أكثر تحديدا وخصوصية، حتى تستوعب الواقع الجديد للتهيئة العمرانية، الذي إزداد كثافة وتعقيدا بحيث تصبح الحدود الإدارية حدود اقتصادية ووظيفية، تغطي حيز عمرانيا منسجما، تتيح له في ظل خطة تنمية مناسبة أكبر قدر ممكن من النمو والازدهار، وهكذا قامت الدولة بإجراء تقسيمات إدارية جديدة عامي 74- 84 ، كنتيجة لملاحقة التغيرات السكانية و الاقتصادية المستجدة، وذلك قصد تكييف الخريطة الإدارية للوطن، مع الحقائق الاقتصادية السائدة، والمعطيات السكانية في البلاد وتشكيلات المدن[1].

[1] مصطفى طلبة ، الموسوعة العربية للمعرفة ،المجلد 3، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 122.

وبذلك إرتفع عدد الولايات الجزائرية، من 26 ولاية عام 1970 إلى 31 ولاية عام 1974 وإلى 84 عام 1984، بحيث أصبحت الولايات الجزائرية تشكل كيانات عمرانية ووظيفية منسجمة ومتقاربة من حيث الإمكانات والموارد، وقد روعي في هذه التقسيمات تقليص مساحات ولايات كبريات المدن الجزائرية حتى لا تؤثر بهيمنتها الطاغية، على نمو الولايات الجديدة.

وقد أدى ظهور عوالم إدارية جديدة من الولايات المستحدثة، في الأقاليم الداخلية التي تعاني من الهامشية والتبعية، إلى خلق تكافؤ من حيث شبكة العمران والاستيطان البشري، والعمل على تحقيق التوازن المطلوب في العلاقات بين الأقاليم، حيث إستفادت هذه الأخيرة بفضل الترقية الإدارية، من وظائف سياسية وإدارية، ومن إجراءات هامة في الميدان الاقتصادي والاستثمارات في البنية التحتية، رفع من كفاءة هذا الإقليم، لتصل إلى المستوى المطلوب الذي تتحول فيه إلى مراكز للخدمة المحلية، أو الإقليمية أو حتى الجهوية.

وهكذا استخدمت الخريطة الإدارية كأداة رسمية لنشر التنمية، وخلق واقع اقتصادي جديد يتماشى والأسس الجديدة، لإستراتجية التهيئة العمرانية في إطار النهوض بالإمكانات المحلية وضمان أنسب إطار ممكن وضمان أنسب إطار ممكن، لتحقيق أهداف التنمية.

وقد تمخضت هذه العملية، عن ظهور تحسن واضح في مستوى التجهيز، وإنشاء المرافق في المناطق المحرومة، كالهضاب العليا والصحراء وفي المناطق التي إستفادت بالدرجة الأولى، من ترقية العديد من مدنها، إلى رتبة عاصمة ولاية.

-2الإستثمار الصناعي:

عجلت الدولة في إطار هذه الإستراتيجية على توجيه الاستثمار على توجيه الاستثمارات نحو الهضاب العليا والصحراء، وبصفة خاصة نحو المدن المتوسطة والصغيرة فيها، وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية و الجهوية، وتوفير مناصب شغل لامتصاص البطالة والحد من الهجرة نحو الشمال في الساحل والتل[1].

[1]نور الدين زمام، نفس المرجع السابق، ص 20

وتترجم عملية الانتشار الصناعي، فلسفة الدولة، في إعادة توزيع الموارد والمكاسب الوطنية بصورة متوازية لتشمل كل أنحاء البلاد وتقليص الفروق الكبيرة على المستويات الاقتصادية، التي أدت إلى الخلل القائم بين المناطق الساحلية والداخلية.

كما شكلت هذه العملية أهم قطاعات إستراتيجية التهيئة العمرانية الجزائرية لما لها من آثار مباشرة، في خلق عوامل الجذب والاستقطاب لازمة للتطور والتنمية حيث أن المناطق التي إستفادت من التصنيع أصبحت مصدات تعترض تيارات الهجرة نحو الشمال، وعملت على تثبيت السكان في مناطق إقامتهم، وحولت المدن إلى مراكز خدمة قوية، تقوم لخدمة المراكز البشرية والأرياف المجاورة وهو ما صد من العبء الذي كان يقع على عاتق المراكز الخدمية الرئيسية.

وضمن هذا المنظور، تم إنشاء نحو 70 منطقة صناعية جديدة، توطن أغلبها في الهضاب العليا والصحراء، مراعاة لتحقيق التكافؤ بين أقاليم البلاد، بحيث يتحقق لكل إقليم نوع من الإكتفاء الذاتي في تغطية حاجيات أساسية، وقد عملت الدولة في هذه العملية على تطوير الصناعات التحويلية، المتوسطة والصغيرة، والتي تعتمد على إستغلال وتنمية الموارد المحلية المقامة، كمواد البناء، وصناعات الجلود و الزرابي والنسيج والملابس والأقمشة، والصناعات الغذائية.

3- تطوير الخدمات الأساسية والتجهيزات القاعدية:

عملت الدولة على تنظيم قطاع الخدمات الأساسية، ونشره على كافة أنحاء البلاد، حتى يتسنى له القيام بمهمة خدمة السكان بمستوى جيد، وهكذا طورت شبكة الخدمة التجارية، معتمدة على احتكار الدولة الكامل للتجارة الخارجية وسيطرتها الكبيرة على التجارة الداخلية، من خلال الدواوين والشركات والوكالات، حيث انتشرت مراكز التسويق ونقاط البيع الحكومية على معظم أنحاء البلاد، لخدمة السكان.

كما سطرت الدولة، الخريطة الجامعية، التي تمثلت في إنشاء العديد من المراكز والمدن الجامعية الإقليمية في المناطق الداخلية، والتي أصبحت تغطي نحو 30 مدينة[1].

[1] نفس المرجع ص 21

وضمن هذه الإجراءات، رسمت الخريطة الصحية الجديدة للجزائر، والتي عملت على تدعيم ونشر الخدمات الصحية، ورفع درجة أدائها وكفاءتها المهنية في معظم أنحاء البلاد،كما أنجزت أشغال أخرى عديدة في ميدان الطرق والشبكات، للقضاء على عزلة المناطق الريفية والجبلية، بربطها بشبكات واسعة من الطرق مع الشبكة الوطنية، إضافة إلى إيصال الكهرباء إلى معظم المناطق، ومدها بشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والغاز.

كما تندرج ضمن هذه الإجراءات، مشروع بناء ألف قرية اشتراكية في مناطق الإصلاح الزراعي، حيث تم إنجاز العديد منها، بأساليب عصرية وإمكانات متطورة مزودة بكل الخدمات الأساسية، التي جعلت منها مراكز خدمة محلية حقيقية في مناطقها، وهو ما حقق من الفوارق بين الريف والمدن، وعمل نسبيا على المد من الهجرة من هذه المناطق.

المرحلة الثالثة:1990/1997

وتبدأ من 1990، حيث عرفت الجزائر، تحولات سياسية و اقتصادية و اجتماعية جوهرية، بدخولها النظام اللبرالي و إقتصاد السوق، والتعددية السياسية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وبالتالي التخلي عن النمط المركزي في التخطيط.

كما عاشت الجزائر بعد هذا التاريخ، أزمة اقتصادية و إجتماعية حادة، جعلت عملية التهيئة العمرانية، لا تحظي بالأهمية اللازمة، حيث لم يعد قانون 87 يشكل المرجعية التخطيطية للمجال حيث أصبحت التنمية في ظل ثقل المديونية، وإعادة جدولتها والخضوع لإشراف صندوق النقد الدولي، لا تخضع إلا إلى المنطق الاقتصادي الليبرالي، وتميزت هذه المرحلة، بالرجوع إلى ظاهرة التسجيل، واستمرار التعمير العشوائي و ارتفاع درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية والمحرومة، وتدهور مستوى معيشة السكان، ونقص الاستثمار الموجه للتنمية،كما شهدت هذه الفترة احتجاب الحقيبة الوزارية المكلفة بالتهيئة العمرانية في التشكيلات الحكومية تارة، أو تكون ملحقة لوزارات أخرى، إلى غاية 1994 حيث أنشأت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية.

ومن عام 1995، نظمت استشارة وطنية واسعة حول الإستراتجية الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر شارك فيها إلى جانب السلطات العمومية والوزارات العلية والجماعات المحلية والجامعات والجمعيات المدنية والخبراء، لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة عنوانها الجزائر غدا تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والإشكالات و الإختلافات التي يعاني منها، وبعض المقترحات للتطوير.

وقد برز في هذا الحوار الواسع، تياران أساسيان، الأول يدعو إلى اعتماد سياسة دعم تشجع المبادرة الحرة على أساس المنفعة الاقتصادية، والثاني يدعو إلى أهمية تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال، مع ترك دور للقطاع الخاص في إطار تحفيزات، كما هو متبع في العديد في الدولة الرأسمالية.

وقد كللت هذه العملية، بوضع مشروع وطني لإستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية كان متوقعا بداية تطبيقه مع سنة 1997 ويمتد إلى 15 سنة وتتمحور أهم عناصر هذا المشروع في أربعة مشاريع جهوية للأعمال الكبرى للتهيئة والتنمية في منطقة الهضاب العليا، تغطي 16 ولاية و 450 بلدية، تتمحور حول:

*__مشروع وادي طويل__: الذي يغطي بو غزول (مدينة جديدة في الجزائر) وولايات تيارت، الاغواط، الجلفة وبلديات جنوب ولاية المدية.

*__مشروع الحضنة__: يغطي ولايات سطيف وبرج بو عريريج ومسيلة.

*__مشروع الاوراس النمامشة__: يغطي ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقى وتبسة[1].

هذه المشاريع الأربعة، هدفها تنمية وتطوير مجموعة في المراكز الحضرية، يتراوح عدد سكانها حاليا بين 8 و10 ألف نسمة، لتستوعب طاقة سكانية تقدر بنحو 50 ألف نسمة لكل منها، مع تنفيذ المشاريع الإنمائية كالاستصلاح المائي والفلاحي وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في قطاع مواد البناء والصناعة الفلاحية الغذائية والصناعية التقليدية، إضافة إلى إنشاء شبكة من

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة

وحدات التبريد حول هذه المراكز، للتكفل بالنشاط الرعوي الذي تتميز به المنطقة، حفظ اللحوم وإعدادها صناعيا للاستهلاك.

كما تستفيد هذه المناطق من إستراتجية الأشغال الكبرى، التي تنفذها الحكومة، والتي تتضمن إنشاء وتطوير شبكة الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية، وشبكات نقل مياه الشرب والري، وغاية المشروع في نهاية الأمر، يثبت سكان الهضاب العليا الذين سيبلغ تعدادهم عام 2010 حوالي 15 مليون نسمة، والتكفل بمشاكل المدن الكبرى والتحكم في نموها، وخاصة قسنطينة وهران، عنابة، تيارت، بشار، ورقلة، غرداية، وبسكرة والحلول المقترحة تندرج ضمن المنظور المحافظة على الموارد الطبيعية النادرة كالأراضي الزراعية الخصبة والثورات المائية ومحاربة التلوث في إطار المستقيم وتوفير أفضل شروط للحياة والمعيشة السكان[1].

المطلب الثالث: مبادئ و أهداف إستراتيجية تهيئة الإقليم في الجزائر

أولا_ المبادئ: حسب المادة الثانية من القانون 01_20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التي تنص على: تبادر الدولة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتديرها.

تسير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كل منها وكذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية.

يساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثانيا_ الأهداف: حسب نص المادة رقم"4" من نفس القانون: تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي[2].

كما تهدف إلى:

_خلق الظروف الملائمة لتنمية الثورة الوطنية والتشغيل.

_تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.

---

[1] نفس المرجع نفس الصفحة

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، قانون رقم 01- 20 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة المؤرخ في 2001/12/12. ص 29.

_الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.

_دعم الأوساط الريفية و الأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من اجل استقرار سكانها.

_إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية و الوطنية و الدولية للحواضر والمدن الكبرى.

_حماية الفضاءات والمجموعات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.

_حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.

_الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

وحسب المادة "5" من نفس القانون: تساهم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في إرساء دعائم الوحدة الوطنية وتدمج بالإضافة إلى الأهداف التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم.

كما تنص المادة " 6" : تضمن الدولة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ما يلي:

_تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق و الأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته و إعماره بشكل متوازن[1].

_تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش و الإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء.

[1]قانون 01-20، نفس المرجع.

_دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

_التحكم في نمو المدن وتنظيمه.

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة حيث كانت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التي تشكلت برئاسة السيدة "بروند تلاند" رئيسة وزارة النرويج السابقة أول من عرف مصطلح التنمية المستدامة سنة 1987 و ذلك كاستجابة لمجموعة من الكوارث البيئية التي هدها العالم منذ أن عقدت أول اجتماع لها في أكتوبر1982 والمتمثل كله في سوء الإدارة البيئية و التنموية، و عرفت التنمية المستدامة بأنها (استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجياتها)، منذ ذلك التاريخ بدأ مصطلح التنمية المستدامة يشيع شيوعا في أروقة الفكر التنموي، و قد ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع سنة 1992 في قمة "ريو" أو كما تسمى بقمة الأرض بالبرازيل[1].

كما تشهد الجزائر حاليا تطور ديمغرافي متواصل انجر عنه في المقابل تطور عمراني سريع يتمثل في اتساع المساحات العمرانية بصفة كبيرة و ذلك نتيجة للمشاريع التنموية التي تقوم بها الدول و القطاع الخاص في جميع الميادين من أجل تلبية مختلف المتطلبات و الحاجيات المتزايدة للمواطنين يوم بعد آخر.[2]

و بهذا لجأت الدولة إلى التهيئة العمرانية كأساس لتحقيق أهداف ملحة في جميع المدن الجزائرية و عبر كامل التراب الوطني.

---

[1] مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، مجلد1 ، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، 2006

[2] بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فاطمة: التنمية المستدامة في الجزائر بين الخدمة والتطور وواقع التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، د ت.

التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة إلى ثروات ، أي إلى سلع و خدمات تقابل حاجات الإنسان ، هدا التحويل يعتمد على جهد الإنسان و ما يوظفه من معارف علمية و ما يستعين به من أدوات و وسائل تقنية.

كما أن التنمية هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري ، و يصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال ، و قدرتها على استعادة التوازن و سد التصدعات ، و من هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة أقرب من التحديث فوضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة.

تركز بعض التعاريف الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ، و ذلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها " ، كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن " استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"

و قد عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك " حيث وضعت تعريفا للتنمية المستدامة عام 1987 "التنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة[1].

المطلب الثاني: تاريخ بروز التنمية المستدامة

بين عام 1972 وعام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة ، المؤتمر الأول عقد في استكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان " ، والثاني عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية " ، والثالث انعقد في جوهانسبورغ في سبتمبر 2002 تحت اسم " مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة."

[1] حسين عبد الحميد، احمد رشوان: البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2006، ص 208.

تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم و استيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و يمارس نشاطات الحياة.

في عام 1972 أصدرت الأمم المتحدة تقريرا حول (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي احتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع ، المراعي ،الغابات و الموارد غير المتجددة (حقول النفط ، الغاز) يهدد المستقبل.

وفي عام 1973 هزت أزمة البترول العالم و نبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم ،و في عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون ، نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء , وفي عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية و البيئة تقرير" مستقبلنا المشترك" كانت رسالته الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية ، و لما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992.[1]

برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي، ووضع المؤتمر" أجندة 21 " تضمنت 40 فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد في مجالات التنمية الاقتصادية ، التنمية الإجتماعية، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية .

[1] اسماء مطوري ، الرابطة الولائية للفكر والابداع، الثقافة البيئة الوعي الغائب، مطبع مزوار للنشر والتوزيع، الوادي، 2008، ص 109.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة . وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق محاربة الفقر،تغيير أنماط الاستهلاك،مستوطنات بشرية،التخطيط و ا لإدارة المتكاملة للموارد الأرضية.

محاربة إزالة الغابات،محاربة التصحر والجفاف، الاستغلال المستدام للجبال

دعم التنمية الريفية والزراعية المستدامة، البيوتكنولوجيا، المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها ،النفايات خطرة،التربية والتوعية العامة و التدريب.

إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار،حماية الجو،الحفاظ على التنوع البيولوجي،الموارد المائية[1].

محاربة المواد الكيماوية السامة،المزارعون،مع تحسين الموارد و الآليات المالية،التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات العلمية في خدمة التنمية المستدامة،التعاون الدولي من أجل بناء القدرات،الصكوك القانونية الدولية،الإعلام من أجل اتخاذ القرارات.

التعاون و التجارة الدوليان،الحفاظ على التنوع البيولوجي،المزارعون،الترتيبات المؤسسية الدولية[2].

[1] نفس المرجع ونفس الصفحة

[2] مسعد جمال الدين ابعاد التنمية المستدامة ، ويكيبيديا، المجلة العلمية ، 2004 ص 15.
www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc تاريخ الولوج2014/04/16 الساعة 12:30

المطلب الثالث: أبعاد وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر

أولا :آبعاد التنمية المستدامة:

تبنى مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 حول قمة الأرض فكرة التنمية المستدامة ، و جعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن 21 ، و أصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع و برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي في الصناعة و الزراعة و غيرها ، و تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1-**البعد الاقتصادي**: للتنمية المستدامة أبعاد اقتصادية نذكر منها:

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- تحسين و رفع مستوى المعيشة و تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك غير المستدامين.
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية و المساواة في توزيعها.
- التقليص من تبعية الدول النامية وضرورة تبني هذه الأخيرة برامج تنموية تقوم على الاعتماد على القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي.
- التقليص من الإنفاق العسكري وتحويله إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث نتيجة استهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية مثل البترول و الفحم و العمل على معالجته باستخدام التكنولوجيا النظيفة[1].

2- **البعد الاجتماعي**: من بين الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة نذكر منها :

- تثبيت النمو الديمغرافي وجعله يتوازن مع النمو الاقتصادي.
- تحقيق المساواة في التوزيع (كالدخل الوطني مثلا).
- المشاركة الشعبية و تفعيل دور المرأة و الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
- توفير الحاجات الأساسية للسكان و ضمان استمراريتها للأجيال المقبلة و من بينها :الغذاء,السكن,التعليم و الصحة,محاربة البطالة ،مكافحة الفقر...الخ.

[1] أسماء مطوري، نفس المرجع السابق ،120

3 – البعد البيئي:

- الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية.
- حماية الغلاف الجوي و العمل على التحول من نظام عالمي مرتكز على الوقود إلى نظام مرتكز على طاقة أكثر نظافة واستدامة.
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.
- إدارة المخلفات الخطرة و النفايات الصلبة و المياه المستخدمة.
- مكافحة التصحر و الجفاف.
- حماية وإدارة المياه العذبة.
- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مكافحة القطع الجائر للغابات وتحقيق تنمية مستدامة.
- **4- البعد التقني و الإداري:**
- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاث الغازات .
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي[1].
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و غيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

و يمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة و الاقتصاد بشكل دائم إذا بـ:

1-العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير.

2-إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة.

3-أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق .

4-أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية و اجتماعية[2]

[1] أسماء مطوري، نفس المرجع السابق ،نفس الصفحة

[2] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الاولى، الدار الدولية للاستثمارات، ت الثقافية ، القاهرة ، 2000، ص166

ثانيا :آفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو و التهيئة الإقليمية قامت وزارة المالية بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

-1مشروع حماية الساحل.

-2مشروع حماية التنوع البيولوجي.

-3انجاز مشروع خاص بالبيئة.

-4وضع دراسة خاصة بالبيئة و تهيئة الإقليم.

-5مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب.

-6عمليات تحسين المحيط الحضري.

-7إنشاء 600 ألف مؤسسة في آفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل.

-8 تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحفرية في البلاد.

-9 إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط.

-10 عمليات موجهة لحماية التراث الثقافي الأثري مثل القصبة الجزائر، قصر الداي بوهران و قسنطينة، و منطقة بني ميزاب[1].

معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة في الجزائر:

أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها

أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

[1] وزارة تهئة الاقليم السياحية، تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، الجزائر، 2005، ص15.

أن تكون ذات قيم حدية متاحة

أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

النواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها.

الحساسية للزمن :بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام . والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم إرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد[1].

المبحث الثالث: آليات تهيئة الإقليم وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: سياسة (إستراتيجية) تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

مرحلة المخططات منذ 1967-1989:

بعد الاستقلال عام 1967 تم تنظيم الاقتصاد الوطني ببداية التخطيط وذلك والاهتمام الكبير على القطاعات الاقتصادية انطلاقا من شركات الصناعات الثقيلة 1970-1977 كونه هو الحل الأمثل للاستغلال الموارد المتاحة بأفضل شكل وهذا قد ظهر أكثر من خلال ما تم إنجازه في المخطط الثلاثي (1967-1969) المخطط الرباعي الأول (1970-1973) المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) كانت هذه القطاعات في ذلك الوقت تأخذ أهمية كبيرة لدى الدولة الجزائرية وبما أن الجزائر ذلك الحين تحاول بناء دولة قوية وكما نعلم أن الجزائر دولة حديثة الاستقلال فليس لها

[1] وزارة تهئة الاقليم السياحية، تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، الجزائر، 2003، ص17.

الخبرة الكافية والإمكانيات البشرية من المؤهلات والكفاءات المادية للتركيز على مختلف القطاعات الأخرى التي تعتبر حيوية في تلك الفترة.[1]

ويتضح هذا الاهتمام في جدول يوضح مدى اهتمام الجزائر بالقطاعات الثلاث:

البيان	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الثاني	الخماسي
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	0,02	7,74	13,34	82,48	74,72	58,71	212,27	46,41	253,22	46,03
قطاع الخدمات	0,46	5,07	7,87	6,73	10,50	9,52	37,82	8,23	27,05	7,39
قطاع البنية الأساسية	9,58	17,43	8,54	30,77	32,27	29,36	188,47	41,04	237,05	43,4
المجموع	7,06	99,9	29,75	119,98	117,49	97,59	438,56	95,48	517,32	96,82

المصدر: وزارة التخطيط سابقا تقارير إنجاز المخططات التنموية

من خلال الجدول يتبين لنا أجل اهتمام الجزائر في تلك الفترة كان منصب على القطاعات الثلاث الأساسية. [2]

-القطاعات الثلاث الأساسية:

أ-القطاع المنتج: وهو الذي يشمل الزراعة، الصيد البحري، المحروقات والصناعات التحويلية والطاقة والمناجم و الأشغال العمومية والبناء.

ب-قطاع الخدمات: وفيه نلاحظ أن المخططات أعط ت عناية فائقة مما أعطت للقطاعين الآخرين وذلك راجع لأهمية لأنه يعتبر أداة الاتصال واسطة بين الإنتاج والتداول.

ج-قطاع البنية الأساسية: ويندرج تحته شبكة النقل البري، والبحري والجوي، والمناطق الصناعية والسكن والتهيئة العمرانية والتربية والصحة والثقافة والرياضة.

[1] Mme Meriama CHAOUCHE BENCHRIF, LAMIER **Urbanisation et la ville Ouasis : une altermativea l'équilibre des zones pour une ville saharienne durable CAS du Bas – Sahara**. Mémoire de Doctorat en Sciences option : Urbanisme, Faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement de territoire, Université MENTOURI, Constantine, Date de soutenance le 2007 p 25. (en ligne) : http//bu.umc.edu.dz/thèses/architecture/CHAUD65.pdf

[2] أحمد غريبي ، (أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر) مجلة البحوث والدراسة العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بجيفارس، العدد الرابع، 2010، ص 13 بتاريخ الولوج 13-03-2014، الساعة 21:00
الموقع الإلكتروني:http//www.univ-medea.dz/revue/images/volume4/t3.pdf

ومن خلال ذلك يظهر أن القطاعات الثلاث تضمن برامج ذو بعد وطني يتولى تسيير مصالحها المركزية والبرامج القطاعية اللامركزية وتم إعطاء مهام تسييرها للإدارة المحلية والتي لها بعد إقليمي.[1]

وبرز موضوع حماية البيئة مع بداية عام 2003 لأن القوانين لم تكن منصوص من قبل بالنسبة لهذا الموضوع ومن خلال قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إذا أن موضوع البيئة كسب أهمية كبيرة على جرار ما انتهك من الموارد البيئية والتي كان من أهم أهدافها دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة على المستوى الدولي[2] .

جاء القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ليحدّد التوجيهات و الأدوات المتعلقة بذلك، و التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة على أساس الاختيارات الإستراتيجية. حيث تسيّر الدولة هذه السياسة بالإتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كلّ منها، و بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للتنمية،و حسب خصائص و مؤهّلات كل فضاء جهوي، وذلك رميًا إلى ضمان الأمور التالية:

-تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته و إعماره بشكل متوازن.

-تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كل أسباب التهميش و الإقصاء الاجتماعيين في الأرياف و المدن على حدّ سواء.

-دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

-التحكم في نمو المدن وتنظيمه.

[1] غنية شليغم: مراحل التنمية المحلية بالجزائر، محاضرة في مقياس، استراتيجية للتنمية المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،14 جانفي 2013.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

ويشير القانون إلى أن "الأداة الرئيسية و الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في تطبيق هذه السياسة تتمثل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يهدف إلى:

-الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم.

-تثمين الموارد الطبيعية و استغلالها عقلانيا.

-التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة.

-دعم الأنشطة الاقتصادية المعدّة حسب الأقاليم.

-حماية التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه و تثمينه.

-تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

كما يضع المبادئ التي تحكم البنى التحتية الكبرى للنقل التجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، ويحدّد كيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية و الجرف القاري و حمايتها وتثمينها؛ و لم يهمل المخطط الجانب الاقتصادي حيث نصّ على ضرورة إقامة تنمية اقتصادية متكاملة تتنوّع فيها طبيعة النشاط و ذلك في المناطق الجبلية.

و للاستزادة أكثر عن محتوى المخطط يرجع إلى المواد 07 إلى 18 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة[1] .

المطلب الثاني: سياسة (إستراتيجية) حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

مرحلة ما بعد المخططات منذ 1990 إلى يومنا هذا:

ومع بداية ومطلع الثمانيات بدأت الجزائر في عملية الدخول نحو اقتصاد السوق وباشرت بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية منها:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، قانون رقم 01- 20 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة المؤرخ في 2001/12/12. ص 29.

-إعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982[1].

-إعادة تقسيم الإداري 1984.

-إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.

-صدور قانون استقلالية مؤسسات العمومية الاقتصادية1988.

منذ بداية سنة 1990 عرفت الجزائرية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي ما يعرف بالتعددية السياسية، وفي تلك الفترة تراكمت المديونية الخارجية مما أرغم الجزائر بقبول شروط الصندوق النقد الدولي، من أجل إعادة جدولة الديون، بعدها باشرت الجزائر مجموعة من إصلاحات اقتصادية كسياسة التكييف الهيكلي عام 1995-1998، بعد عودة الاستقرار السياسي والأمن بدرجة كبيرة بعد سنة 1997، و به شرعت الجزائر بتطبيق مجموعة من البرامج العادية ، وبلغ حجم البرامج المحلية منها مبالغ تصل إلى 883,24 دينار جزائري ومن جهة أخرى برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 رصد له مبلغ 525 مليار دينار منه 144 مليار دينار للتنمية المحلية، وكذلك برنامج دعم النمو 2005-2009 الذي قدر له مبلغ 9000 مليار دينار جزائري منها للبرامج المحلية[2].

-في هذه المرحلة بدا الاهتمام القانوني بمجال حماية البيئة فقام المشرع الجزائري بإصدار القوانين المنظمة لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية و الخدماتية وغيرها من الأنشطة، التي يمكن أن يترتب عليها تلوث البيئة، كما قام بسن اللوائح التنظيمية المنفذة لها، معتمدا في ذلك على مجموعة من الوسائل القانونية التي من خلالها يمكن تفعيل هذه القوانين على أرض الواقع وبالتالي ضمان الرقابة الفعالة لحماية البيئة وتتمثل هذه الوسائل في[3]:

-الحضر والنهي و الإلزام.

-الترخيص المسبق.

---

[1] كمال (رزيق)، ((دور الدولة في حماية البيئة))، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، 2007.ص 98-99. انظر إلى كتاب بشير التيجاني، تهيئة التراب الوطني في ابعاده القطرية، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004،34

[2] احمد غريبي نفس المرجع ص 15 ص 16

[3] كمال رزيق ، دور الدولة في حماية البيئة

-الإبلاغ ودراسة مدى التأثير.

المواطن في صلب الترتيبات الجدية : أدمج القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في جويلية 2003 مصطلح التنمية المستدامة ال ذي يندرج ضمن الاهتمامات النابعة من الخطوط الرئيسية المحددة خلال قمة الأرض بريو دي جانيرو 1992 ، والتي شاركت فيها بلادنا بنشاط و بأخ ذ القانون الجديد بعين الاعتبار على الخصوص الالتزامات الدولية التي انضمت إليها بلادنا و استلهم مبادئ عصرية للتنمية المستدامة ، ويركز على مبادئ الحقوق الجديدة للبيئة المصادق عليها على المستوى الدولي و المتمثلة في:

-مبدأ التنوع البيولوجي.

-مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.

-مبدأ الاستعاضة.

-مبدأ التكامل.

-مبدأ العمل الوقائي والتصحيح حسب الأولوية عند المصدر.

-مبدأ الإعلام والمشاركة.

و يمنح أهمية جد خاصة للإعلام ومشاركة المواطن لفائدة وضع نظام إعلامي بيئي وتأسيس الحق في الإعلام البيئي.

-2القانون المتضمن تسيير و مراقبة والقضاء على النفايات : يرمي ه ذا القانون النوعي إلى وضع حد للتسيير العشوائي للنفايات وإلى مراقبة ظروف التخلص منها.

يكرس هذا القانون من خلال هذه الترتيبات الرئيسة المبادئ القاعدية للتسيير البيئي العقلاني للنفايات ، وتقسيم الإجراءات التشريعية الجديدة للنفايات إلى ثلاث فئات : النفايات المنزلية وشبه المنزلية ، النفايات الجامدة ، النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخاصة الخطيرة.

-3القانون المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة :(المحروقات) يدعم هذا القانون إدارة تتقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية في تحديد إنتاج الغاز المسبب للاحتباس الحراري

وفي ضمان إدخال الطاقات المتجددة ، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة ، متجددة وغير خطيرة على البيئة.

-4القانون المتضمن حماية وتثمين الساحل : يحدد هـ ذا القانون الساحل ويضع المبادئ الأساسية لاستعماله ، تسييره وحمايته ، تندرج معظم أعمال التنمية من الآن فصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم والبيئة ويتولى هـ ذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم أي استصلاح في إطار الإحترام التام لطبيعة المناطق الساحلية المعنية ، وفي هـ ذا الإطار يحدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

-5القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة : يهدف هذا القانون إلى ترقية الجوانب الإجتماعية و الاقتصادية لسكان الجبال بإشراف الدولة والجماعات المحلية على القيام بأعمال ترتبط بتحسين الخدمات (النقل ، التموين ، الصحة) ويهدف إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين إطار الحياة وهيكلة ملائمة للقضاء الجبلي .

-6القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم : يستهدف التنمية المستدامة للأقاليم على تنوعها وخاصيتها ويشارك في السياسات العمومية للتنمية الاقتصادية ، الإجتماعية ، وحماية وتثمين القدرات والموارد الطبيعية [1] .

-7القانون المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة وتهيئتها : يحدد هـ ذا القانون الصادر في 2002 شروط خلق المدن وتهيئتها ، فالمدينة ذات أهمية وطنية ، الأمر ال ذي لأجله ينص القانون على إدراج إنشاء المدن الجديدة في السياسة الوطنية للتهيئة و التنمية المستدامة للأقاليم[2]

إذا حاولنا فحص أحكام قانون حماية البيئة 10/03.[3] نجد أن طريقة وضع القواعد التي توضح سلطات متخذي القرار في مجال حماية البيئة تمت بطريقة مبهمة إذا تضمنت الأحكام الواردة في الباب الأول من هذا القانون جملة من التوجيهات المبادئ التي ضبط مضمون القرار الإداري البيئي

[1] احمد اشرف ، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، دمشق الطبعة الثانية، 2001،ص 6، تاريخ الولوج 2014/04/15، الساعة 03:45 الموقع الالكتروني: http://fr.scribd.com/doc/2156456475

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[3] ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 43 قانون رقم 03-10، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/19،ص9

فجاءت التوجهات بالنص على ترقية تنمية وطنية مستدامة يكتسي الإطار المعيشي ونوعية الحياة والحفاظ على البيئة ووقايتها من كل أشكال التلوث وإصلاح الأوساط المتضررة.[1]

المطلب الثالث: أدوات تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

ظهر مفهوم التهيئة الإقليمية ببداية الثلاثينات في الاتحاد السوفياتي ثم تطور في الدول الرأسمالية، تعرف التهيئة الإقليمية حسب الدكتور التيجاني بشير في كتاب حول تهيئة التراب الوطني الإدارة العمومية لتنظيم المظاهر الجغرافية والبشرية والاقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشمولي الموجد لإبعاد السكان وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم من خلال انجاز الهياكل المتطلبة واستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة للمحافظة على التراث التاريخي في بيئة ايكولوجية نظيفة.

المخطط الوطني لسياسة تهيئة الإقليم في الجزائر[2].

حسب القانون رقم 01_20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة جاء في نص المادة رقم "7" : أدوات تهيئة الإقليم هي ما يلي:

_المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

_المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل الذي يتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها.

_المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر.

[1] ZEHOUR SIDI SALAH NASRI, Vers un développement urbain durable … phénomène de prolifération des déchets urbainset stratégie de préservation de l'écosystème – exemple de Constantine, Mémoire présenter par l'obtention du diplôme de magister, option : fsiturbain, Faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, Université des frères MENTOURI CONSTANTINE, souteneur le 1er Mars 2010, p99. (en ligne) http://bu.umc.edu.dz/thèse/architecture/SID5608.pdf

[2] نفس المرجع السابق

_المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم التي تحدد بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، كما تتكفل المخططات الجهوية الخاصة بالمناطق الساحلية بالترتيبات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة السواحل.

_مخططات تهيئة الإقليم الولائي التي توضح و تثمن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني والترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية ، في مجال ما يأتي على الخصوص:

- تنظيم الخدمات العمومية.
- مساحات التنمية المشتركة بين البلديات.
- البيئة.
- السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبيئة الحضرية.
- المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى التي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية للفضاءات و الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[1] .

و تنص المادة "9" من نفس القانون على:

ترمي التوجيهات الأساسية المحددة في المخطط الوطني إلى:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية التراث الايكولوجي الوطني وتنميته.
- حماية التراث التاريخي الوطني و الثقافي وترميمه وتثمينه.

[1] قانون رقم 01-20 ،نفس المرجع، ص30.

- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

كما جاء في نص المادة "11" من نفس القانون:

يحدد المخطط الوطني مبادئ وإعمال التنظيم الفضائي المتعلقة بما يلي:

- الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي و الثقافي.
- تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحويلها.
- برامج الاستصلاح الزراعي والري.
- البنى التحتية الكبرى للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوزيع الطاقة ونقل المحروقات[1].
- البنى التحتية للتربية والتكوين والبحث.
- انتشار الخدمات العمومية للصحة والثقافة والرياضة.
- البنى التحتية السياحية.
- المناطق الصناعية و الأنشطة.

وجاء في نص المادة "12" من نفس القانون:

يأخذ المخطط الوطني في الحسبان الخصوصيات المميزة للأقاليم، وبهذه الصفة:

- يحدد لبعض أجزاء الإقليم إستراتيجية مكيفة ترمي إلى إعادة التوازنات الضرورية لديمومة التنمية أو إلى خلق الظروف المواتية لهذه التنمية و ترقيتها.
- يحدد الأعمال التكاملية الضرورية لحماية الفضاءات الحساسة التي هي الساحل و المرتفعات الجبلية و السهوب والجنوب والمناطق الحدودية وتثمينها.

وجاء في نص المادة " 14": يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تنمية اقتصاد متكامل في المرتفعات الجبلية مرتبطة بما يلي:

- حشد الموارد المائية بواسطة التقنيات المناسبة.

[1] قانون رقم 01-20 نفس المرجع السابق.

- تطوير الزراعة وتربية المواشي بالمناطق الجبلية وكذلك إحداث المساحات المسقية الملائمة وتحسينها.
- إعادة تشجير الغابات والحفاظ على التراث الغابي واستغلاله العقلاني.
- حماية التنوع البيولوجي.
- فك العزلة بتحسين شبكات المواصلات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.
- ترقية مراكز الحياة و إقامة التجهيزات و الخدمات الضرورية للعيش في هذه المناطق.
- حماية الممتلكات الثقافية والتاريخية و الأثرية والمحافظة عليها و تثمينها[1] .

وجاء في المادة " 15" : يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الأحكام المتعلقة بترقية مناطق الهضاب العليا وتهيئة السهوب التي ترتكز على:

- ملائمة نظام الاستغلال الريفي للخصوصيات السهبية.
- الاستغلال العقلاني لكل الموارد المائية السطحية والباطنية المحلية وتحقيق التحويلات الضرورية لها انطلاقا من الشمال ومن الجنوب.
- مكافحة التصحر و الاستغلال الفوضوي للأراضي.
- حماية المساحات الرعوية وتجهيزها.
- تجنيد سكان السهوب وإشراكهم في أعمال التنمية.
- ترقية مراكز الحياة.
- ترقية نسيج صناعي يتمحور حول نشاطات مهيكلة و مقاولاتية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وقليلة الاستهلاك للماء.
- تطوير وتحديث البنى التحتية للنقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي.
- تطوير الخدمات و البنى التحتية الخاصة بالتكوين والبحث.
- رصد ومتابعة تطور المجال السهبي باستمرار.

[1] قانون رقم 01-20 نفس المرجع

وجاء في نص المادة " 18" من نفس القانون ما يلي: يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أحكام وترتيبات خاصة بالتنمية للمناطق الواجب ترقيتها و تنمية مدعمة وتفاضلية، وتشمل المناطق الواجب ترقيتها:

- الأقاليم المتميزة بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وبعدم كفاية نسيجها الصناعي و الخدماتي[1].
- الإقليم الريفية المحرومة التي تتميز بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وتواجه صعوبات خاصة.
- المناطق الحضرية الحساسة المتميزة بوجود مجموعات كبرى أو أحياء سكنية متدهورة وباختلال توازن حاد بين السكن والشغل.
- وكل إقليم آخر يتطلب أعمالا ترقوية خاصة من طرف الدولة.

تحدد المناطق الواجب ترقيتها وتصنيفها و الإجراءات النوعية الخاصة بها عن طريق التنظيم.

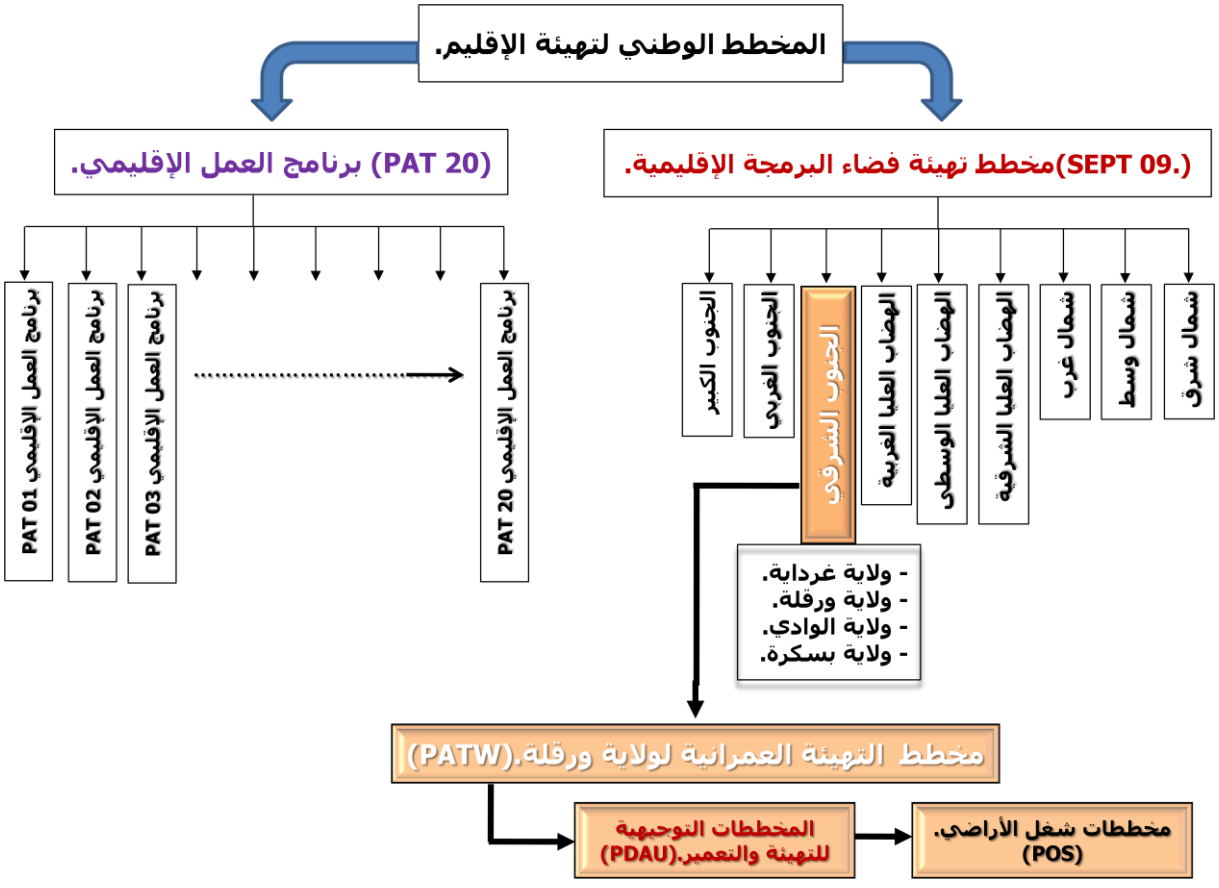

[1] قانون رقم 01-20 نفس المرجع.

الشكل: من إعداد الطالبة

المخططات التوجيهية لسياسة تهيئة الإقليم في الجزائر.

والتي يطلق عليها اسم المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

وفي هذا الخصوص جاء في نص المادة "22" من القانون رقم 01_20:

دون الإخلال بالأحكام القانونية في هذا المجال، تؤسس مخططات توجيهية خاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

المخططات التوجيهية الخاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية هي الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه وتتضمن ما يلي:

- المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية.
- المخطط التوجيهي للمياه.
- المخطط التوجيهي للنقل(السكك الحديدية، المطارات، الموانئ.)
- المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية.
- المخطط التوجيهي لتنمية الصيد و الموارد الصيدية.
- المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة.
- المخطط التوجيهي للمصالح و البنى التحتية للمواصلات و الاتصالات السلكية واللاسلكية و الإعلام[1] .
- المخطط التوجيهي للمؤسسات الجامعية وهياكل البحث.
- المخطط التوجيهي للتكوين.
- المخطط التوجيهي للصحة.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

[1]قانون رقم 01-20 نفس المرجع السابق.

- المخطط التوجيهي للأملاك والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى.
- المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى.
- المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية والأنشطة.
- المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية.

المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم في الجزائر.

حسب نص المادة " 48" من القانون 01_20: يؤسس كبرنامج جهات لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال_ وسط.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال _ شرق.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال _ غرب.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا_ وسط.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا _ شرق.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا _ غرب.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب _ شرق.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب _ غرب.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته أقصى الجنوب.

تحدد الولايات التي تشكل منها كل فضاء جهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة عن طريق التنظيم.[1]

وجاء في نص المادة "49" من نفس القانون: يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم التوجيهات الأساسية للتنمية المستدامة في نطاق برنامج الجهات ويتضمن:

[1] قانون رقم 01-20 نفس المرجع.

- تقييم الأوضاع.
- وثيقة تحليلية إستشرافية.
- خطة مرفقة بوثائق خرائطية تبين مشروع تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة لكل برنامج جهة.
- مجموع الترتيبات المتعلقة بمشروع تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يعد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم فيما يخص برنامج الجهة للتهيئة و التنمية المستدامة ما يلي:

- المؤهلات و الوجهات الأساسية وقابلية الإئتلام الخاصة بالفضاء المقصود.
- تموقع البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.
- الترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد ولاسيما منها الماء واستعمالها استعمالا رشيدا.
- تنظيم العمران بما يشجع التطور الاقتصادي و التضامن واندماج السكان وتوزيع الأنشطة و الخدمات و التسيير المحكم للفضاء.
- ترقية الأنشطة الفلاحية وتجديد أحياء الفضاءات الريفية مع مراعاة تنوعها وضمان تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنوع الأنشطة الاقتصادية ولا سيما غير الفلاحية منها.
- الأعمال المتعلقة بتفعيل الاقتصاد الجهوي عن طريق دعم وتطوير الأنشطة والشغل وإعادة تجديد وإحياء الفضاءات المهددة.
- المشاريع الاقتصادية الواعدة للتصنيع والموفرة لفرص الشغل.
- ترتيبات تنظيم البنية الحضرية والتطوير المنسجم للمدن.
- الأعمال التي تتطلبها الفضاءات المشوهة بيئيا أو اقتصاديا وسبل معالجتها.
- برمجة البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية و انجازها[1] .

[1] قانون رقم 01-20 نفس المرجع.

- الأعمال الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي و التاريخي والأثري وتثمينه من خلال ترقية أقطاب للتطور الثقافي و الأنشطة المرتبطة بالإبداع الفني و بالاستغلال المناسب للثروات الثقافية.

يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم و الأعمال ذات الحصص الزمنية ويمكنه أن يوصي بوضع أدوات للتهيئة و التخطيط الحضري أو البيئي لكل فضاء خاضع للأحكام والإجراءات الخاصة.

وجاء في نص المادة " 50" من نفس القانون: تتولى الدولة إعداد المخططات الجهوية لمدة مماثلة لمدة المخطط الوطني المنصوص عليه في المادة " 20" والتي تنص على:" يصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عن طريق التشريع لمدة 20 سنة، يكون موضوع تقييمات دورية وتحيين كل 5 سنوات حسب الأشكال نفسها". ويصادق عليها عن طريق التنظيم.

مخطط الجماعات المحلية لتهيئة الإقليم بالجزائر:

أولا_ مخطط شغل الأراضي للبلدية : pos

يعتبر مخطط شغل الأراضي وثيقة عمرانية تهدف إلى خلق وحدات ومجالات عمرانية أو إدخال متغيرات على مجالات عمرانية موجودة في إطار مدني وبذلك فهو يعتبر أساسيا في عملية التعمير وحماية المجال المعني، كما يعرف على أنه وثيقة تنظيمية للواجهات المشتركة وبشكل دقيق استغلال الأرض في كل منطقة ويضع النقاط التوجيهية العامة المتعلقة بالمباني بالخطوط المستقيمة ونوعية الاستغلال والمساحات المخصصة لها وطبيعة المباني إداريا.[1]

حسب المادة " 16" من القانون 90_29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

وحسب المادة "18"

[1] بن جبار بن عبد الجبار مخلوفي وشكري بلقرع، تهيئة المنطقة السكنية الخاضعة لمخطط شغل الارض، رقم 12، دراسة حالة مدنية الحمادية (برج بوعريريج)، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة تخصص تسيير المدن معهد التسيير التقني ، الحضري، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، السنة الجامعية ،2008/2007 ص 17، الموقع الالكتروني : http://www.choumali.net/vb/shouthread.php?t=228

يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.

يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح و النشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.

يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

وحسب المادة " 19" يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يلي:

- القطاعات المعمرة.
- القطاعات المبرمجة للتعمير.
- قطاعات التعمير المستقبلية.
- قطاعات غير قابلة للتعمير.

القطاع هو: جزء ممتد من تراب البلدية يتوقع تخصيص أراضيه لاستعمالات عامة و آجال محددة للتعمير بالنسبة للأصناف الثلاثة الأولى من القطاعات المحددة أعلاه والمسماة بقطاعات التعمير.

ثانيا_ مخطط التهيئة الإقليم الولائي للولاية:paw

تقوم الولاية باعتبارها حسب المادة "53" من القانون 01_20

تحدد مخططات تهيئة الإقليم الولائي بالنسبة لإقليم كل منها مايلي:

- مخططات تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية.
- مساحات التهيئة والتنمية المشتركة بين البلديات.
- السلم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية[1].

وحسب المادة "54" من نفس القانون يتخذ الوالي مبادرة إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية.

[1] قانون رقم 01-20 ، نفس المرجع ص 35.

تحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية عن طريق التنظيم.

وحسب المادة "55" من نفس القانون: يعدد مخطط تهيئة إقليم الولاية للمدة التي يشملها المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.

ويعرض على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه تتم المصادقة عليه.

تتم المصادقة على مخطط تهيئة إقليم الولاية عن طريق التنظيم.

المبحث الرابع: إستراتيجية الجزائر في تهيئة الإقليم وحماية البيئة والهيئات المعنية

المطلب الأول: المؤسسات و الهيئات المعنية بتهيئة الإقليم و حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

لقد أصبحت سياسة تهيئة الإقليم والتعمير وتهيئة المجال في الآونة الأخيرة ينظر إليها كأحد الركائز و القاعدة الأساسية التي تقوم عليها التنمية البشرية باعتبارها التحديات الكبرى التي اتخذتها الدولة على عاتقها. ولتطبيق وتجسيد هذه التحديات يتوجب إنشاء مؤسسات وهيئات مختصة بتهيئة الإقليم، و لهذا اتخذت الجزائر اليوم وزارة وصية تتمثل في وزارة تهيئة الإقليم و البيئة التي لها سلطة التولي ببرامج المخططات مديرية البيئة بكل ولاية التي بدورها تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض في عملية تنفيذ المشاريع.

-1الوزارة المختصة بتهيئة الإقليم و حماية البيئة:

حاليا لدينا وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وتمثل الجهاز المركزي و المسؤول الأول على كل برامج التهيئة العمرانية سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو البرامج والمخططات[1] .

-2المديريات والوكالات المكلفة بالتهيئة العمرانية:

-لدينا 48 مديرية مختصة بالتهيئة العمرانية بمعني لكل ولاية مديرية "مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية D.P.A.T Direction de planification et de

[1] الموقع الرسمي لولاية ورقلة ، مديريات تهيئة الاقليم ، تاريخ الولوج 2014/03/16 ، الساعة 13:15، الصفحة 1 ، الموقع الالكتروني: http://wilaya-ouargla.dz/ar/index.php2012

l'aménagement du territoireوهي تشرف على تحديد مجال الولاية والقيام بمختلف الدراسات الطبيعية البشرية والاقتصادية لمجالها الإقليمي ومن منجزاتها المنوغرافيات الخاصة بكل ولاية.

-أما فيما يخص الوكالات فلدينا "الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية" من مهامها تتبع الأدوار التي تضطلع بها الوكالة في مجال التعمير والتهيئة العمرانية و من بين الأدوار الأخرى:

المساهمة إلى جانب فاعلين آخرين في وضع التوجهات العامة للسياسة الحكومية في تهيئة الإقليم، ومراقبة تنفيذها داخل نفوذها الترابي كأداة لضبط ترشيد استعمال المجال الحضري والحد من الاستغلال العشوائي له، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي: تقوم به كجهاز فني يتولى تقديم المساعدة والإستشارة التقنية لصاحب القرار (الجماعات المحلية).

3- الجماعات المحلية في إطار تهيئة الإقليم:

وعلى رأسها الولايات والبلديات المسئولة على تجسيد وتطبيق والحرص على تنفيذ كل البرامج التخطيطية وتجسيدها عن طريق تطبيق أدوات التهيئة والتعمير والمتمثلة في المخطط الولائي للتهيئة والتعمير PAW المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS وكل من الأدوات السابقة تستمد شرعيتها من المخطط الوطني للتهيئة والتعمير SNAT والمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير.SRAT

-تؤدي الهيئات المحلية دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تتمثل أداة لتنفيذ وتجسيد القواعد البيئية، لهذا فإن للولاية والبلدية دورا هاما في حماية البيئة مما لهما من اختصاصات في هذا المجال[1]

-المجلس الشعبي الولائي في مجال حماية البيئة: كونه المجلس الشعبي الولائي في الولاية الهيئة المداولة إلى جانب اختصاصاته العامة في مجال التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية نص قانون الولاية على بعض اختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة نذكر منها:

[1] نفس المرجع نفس الصفحة.

*مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.

*التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية والأوبئة والسهر كذلك على تطبيق أعمال الوقاية الصحية وتشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة ومواد الاستهلاك.

*حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي واستصلاحها وكذلك حماية الطبيعية.

-العمل على تهيئة الحظائر الطبيعية والحيوانية ومراقبة الصيد البحري ومكافحة الانجراف والتصحر.

توجد أساليب حديثة بعيدة على العمل الإداري تقوم على أساس التشاور والتنسيق مع الفاعلين في حماية البيئة ويعتبر أسلوب جديد في الجزائر ويمكن الاعتماد عليه كوسيلة لحل الخلافات بين الملوثين والإدارة بأسلوب الوساطة والصلح بعيد عن المحاكم والإجراءات المعقدة منها، الأعمال التشاورية المتعلقة بالمنشأة المصنفة وكذا في مجال قواعد التهيئة والتعمير[1] .

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة:

يمكن أن نعتبر الجماعات المحلية هيئات لا مركزية فعالة في مجال ترقية الإقليم وتنميته إذا توفرت 03 شروط أساسية لقيام بدورها، وتتمثل في الشرط الدستوري في أن الدستور القائم مكرسا لسيادة الشعب و يعطي للجماعات المحلية سلطة القيام بالتنمية المتعددة الأوجه للصالح المواطنين أما الشرط القانوني فيتمثل في توفير الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لإفراز مسؤولين يعبرون قولا وفعلا عن إرادة الناخبين الذين اختاروهم للقيام بالعمل الجماعي، أما الشرط الاقتصادي فيتمثل في ضبط الموارد القائمة والبحث عن موارد جديدة بعيدا عن أثقال كاهل المواطنين بالضرائب المختلفة، وترشيد صرف تلك الموارد في مشاريع تنموية تساعد على تشغيل العاطلين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،بدأ الشعور بأهمية التنمية الإقليمية من خلال الدور الذي تؤديه البرامج والمشاريع بالتدخل في الحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم وذلك مع بداية تطبيق المخطط

[1] نفس المرجع نفس الصفحة.

الثلاثي الأول (1967-1969) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18 برنامج بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية لأن 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة.

تقوم الولاية باعتبارها أحد الجماعات المح لية بوظائف متعددة ومختلفة ضمن اختصاص الإقليمي عن طريق أجهزتها وقد نصت المادة 51 من قانون الولاية الجديد والتي كانت تحت المادة 55 من القانون القديم على أن يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته عن طريق المداولة وتداول بشأن مهام الاختصاصات التي تحددها له القوانين والتنظيمات وعموما حول كل قضية تهم الولاية ترفع إليها باقتراح يقدمه ثلث أعضاء المجلس أو رئيسه أو الوالي، أن المجالس المحلية تقرر سياسات معينة أو تتخذ قرارات بشأن مشروع معين لكل الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ لها دور كبير وهام يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة له في المادة 77.[1]

"الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، السياحة الإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين الشباب والرياضة والتشغيل السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية، الفلاحة والري والغابات، التجارة والأسعار والنقل، الهياكل القاعدية والاقتصادية التضامن بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها، التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي حماية البيئة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ترقية المؤهلات النوعية المحلية" كما يساهم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط تهيئة الإقليم للولاية ورقي تطبيقه طبق ا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

يعلم الوالي بالنشاطات المحلية و الجهوية أو الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم وبتداول قبل المصادقة على كل أداة مقررة في هذا المجال لها انعكاسات على مخطط تهيئة الولاية، بمقتضى المرسوم

[1] محمد الحنفي ، ((هل يمككنا اعتبار الجماعات المحلية اداة تنموية؟))، تاريخ نشر المقال 2004/07/08، تاريخ الولوج 2014/04/26 الساعة 15:20، الموقع الالكتروني: http://fr.scribd.com/doc/117611698

رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 الذي يحدد الصلاحيات البلدية والولاية اختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية.

حيث تساهم كل من الولاية والبلدية في إعداد المخطط الوطني للتنمية لاسيما في تحديد احتياجات السكان الرئيسية وكذلك إحصاء الطاقات البشرية والمادية التي يمكن توفرها على المستوى المحلي وتمييز المشاريع الواجب إنجازها والأعمال الواجب القيام بها في أي قطاع عمل، تقييم المشاريع وتقديم الاقتراحات الخاصة بمواردها وتمويلها ويبدي المجلس الشعبي الولائي رأيه المسبب إبان إعداد المخطط الوطني للتنمية في العمليات ذات الطابع الوطني التي يمكن الشروع فيها في تراب الولاية، ويقدم المجلس كل الاقتراحات التي تبدو كفيلة لها بخدمة أهداف المخطط الوطني في الولاية، تخل التوازن والمؤهلات للطبيعية التي تمتاز بها الولاية على وجه الخصوص[1]

ومما سبق يمكن اعتبار الولايات في الجزائر كوحدات للتهيئة العمرانية والتخطيط الإقليمي للأسباب التالية:

*توفر الإحصائيات حسب التقسيمات الإدارية

*وجود المديريات المختصة على مستوى الولاية

المديريات الرسمية المكلفة بتهيئة الإقليم و حماية البيئة المحلية:

-مديرية التعمير والبناء:

تعتبر مديرية التعمير والبناء إحدى المصالح اللامركزية التابعة لوزارة السكن، وقدتم إنشاؤها وهيكلتها بموجب القرارات والمراسيم مثل المرسوم التنفيذي 90-328 المؤرخ في 27 أكتوبر 1990. الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح التحفيز الولائية وعملها المعدل والمتمم والقرار الوزاري المشترك في 02 جوان 1991 يضبط عدد المديريات التي تضم مصالح التجهيز على مستوى كل ولاية ويحدد التنظيم الداخلي للمصالح التي تتكون منها، كذلك القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 22

[1] نفس المرجع نفس الصفحة

أفريل 1998 يحدد عدد المديريات الولائية التابعة لوزارة السكن ويضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة له.

تتكون مديرية التعمير والبناء 03 مصالح مصلحة التعمير والبناء ومصلحة الإدارة والوسائل:

أ-مهام مديرية التعمير والبناء للولاية.

-السهر على التعاون مع مصالح الجماعات المحلية على إيجاد وتنفيذ وسائل التعمير.

-اتخاذ كل الإجراءات قصد تحسين الإطار المبني وتطوير السكن وفق المتطلبات الاجتماعية و الجيواقليمية وكذا العقارية[1] .

-السهر في إطار التشريع والتنظيم الساري المفعول على تنفيذ إجراءات نظام التعمير واحترام الجودة المعمارية للبناء وحماية المعالم التاريخية والقيام بجرد العناصر المكونة والمميزة للهندسة المحلية بغية الحفاظ عليها وإدماجها.

-إعطاء أراء تقنية لإعداد مختلف سندات التعمير والسهر على مراقبتها.

-متابعة المشاريع بالتعاون مع المصالح المعنية بدراسات التهيئة والتعمير الرامية إلى التحكم في تطوير الإقليم البلدي ، وتشجيع عمليات التجديد الحضري والتهيئة العقارية وبتجسد عمل مديرية التعمير والبناء من خلال محاور هي:

-1إعداد أدوات التهيئة والتعمير مما تقتصر على المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير pdauومخططات شغل الأراضي.POS

أنشأت مديرية التعمير و البناء بالصيغة الجديدة تطبيقا للمرسوم التنفيذي 97/98 المؤرخ في ماي 1998 و بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 أفريل 1998 و المحدد لعدد المديريات التابعة لوزارة السكن على المستوى الولائي و قد تم تحديد المهام المنوطة للمديريات الولائية التابعة للوزارة كما تم ضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها

مديرية التعمير و البناء تضم المصالح الآتية:

[1] الموقع الرسمي لولاية ورقلة ، مديريات نهيئة الاقليم ، تاريخ الولوج 2014/05/05 الساعة 14:12 ص 2.الموقع الالكتروني http://wilaya-ouargla.dz/ar/index.php2012

مصلحة التعمـير: و تشمل:

مكتب آليات التعمير

مكتب الترقية العقارية و التهيئة

مكتب شهادات التعمير و المراقبة

مكتب الهندسة المعمارية.

مصلحة البناء: و تشمل

مكتب الدراسات و مقاييس البناء. [1]

مكتب التنظيم التقني و نوعية البناء.

مكتب أنماط مواد البناء

مصلحة الادارة و الوسائل: وتشمل

مكتب تسيير المستخدمين

مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل العامة

مكتب الشؤون القانوني

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :هو أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري, يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية, آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي

يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع

يحدد توسع المباني السكنية و تمركز المصالح و النشاطات و طبيعة و موقع التج هيزات الكبرى و الهياكل الأساسية

يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية و المناطق الواجب حمايتها

[1] مرجع سابق نفس المكان

مخطط شغل الأراضي : يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير, و حقوق استخدام الأراضي و البناء بالنسبة القطاعات والمناطق المعنية الشكل الحضري والتنظيم في استعمال الأراضي [1]

- **نشأة و تعريف مديرية البيئة:**

مرسوم إنشاء المديرية:

أنشئت مديرية البيئة لولاية – بعد أن كانت مفتشيه – بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 28 ماي 2007 المتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 7 رمضان 1416 الموافق لـ 27 جانفي 1996 و الناص على إحداث مفتشيه البيئة في الولاية.

تعتبر مديرية البيئية للولاية كأبرز هيئة تنظيمية أساسية للدولة ولها عدة صلاحيات تخولها لأداء مهامها حيث يبرز دورها في حماية الإقليم بما يجعله موقعا استراتيجيا للتعمير، كما تختص هذه المديرية في مجال مراقبة وتطبيق النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة.

كما تعتبر مديرية البيئة هيئة لامركزية تابعة لوزارة البيئة , حيث تهتم بتنفيذ القرارات الخاصة بالبيئة و الإقليم بالتعاون مع هيئات أخرى على المستوى المحلي للولاية تحت إشراف الولاية.

تشارك المديرية في عملية التنمية بحسب الأهداف الإستراتيجية المحددة في المخطط الوطني للبيئة و الذي يهدف إلى تحقيق الخطط الوطنية لسياسة المحافظة على البيئة تحت إطار التنمية المستدامة.

في إطار المخطط الخماسي الأخير (2009/2005), استفادت مديرية البيئة من برنامج تنموي غني و متنوع يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان و إلى الحد من التأثيرات الغير مستحبة على البيئة.

[1] مرجع سابق نفس المكان

-إن تجسيد البرنامج الوطني لتسيير نفايات البلديات تعتبر من أوليات مهامها باستفادتها على استثمارات هامة لإنجاز مراكز الردم التقني وترقية نشاطات الفرز و الرسكلة وتثمين النفايات على مستوى المجمعات الحضرية الكبرى وهي: مجمع ورقلة، مجمع تقرت، مدينة حاسي مسعود.

أولا: مراكز الردم للتقنية للولاية.

أ-مركز الردم التقني بورقلة (في طور الاستغلال):تقدر القدرة الاجتماعية للمركز ب 650 م3 وتقدر عدد الحفر المخصصة للردم ب 05 حفر، تبلغ كمية النفايات الم ردومة سنويا ب62240م3تدور مدة استغلال المركز بـ 20سنة، حددت البلديات التي ترمي النفايات بالمركز ورقلة-الرويسات-عين البيضاء- سيدي خويلد—حاسي بن عبد الله، يقدر عدد السكان المعنيين بالمركز 230155 نسمة[1].

ب-مركز الردم التقني بحاسي مسعود:قدرت القدرة الاجتماعية للمركز ب105.161122م3وتقدر عدد الحفر المخصصة للردم ب 03 حفر، وتبلغ كمية النفايات المردومة سنويا 21831م3 وتدوم مدة استغلال بـ 20سنة اما البلديات التي ترمي النفايات بالمركز حاسي مسعود ويقدر عدد السكان المعنيين بالمركز بـ 41250 نسمة

ج—مركز الردم التقني بالنزلة:(في طور في طور اختيار مؤسسات الانجاز) تقدر القدرة الاجمالية بـ 646666.67م3 وتقدر عدد الحفر المخصصة للردم بـ 03 حفر تبلغ كمية النفايات المردومة سنويا بـ 9200م3 وتدوم مدة استغلال بـ 20سنة اما البلديات التي ترمي النفايات بالمركز: تماسين وبلدة عمر يقدر عدد السكان المعنيين بالمركز ب 35365 نسمة

نشاطات مديرية البيئة :

-تدقيق و مراقبة المنشئات المصنفة.

- التحسيس و الإعلام و التربية البيئية.

[1]الموقع الرسمي لولاية ورقلة ، مديريات البيئة ، تاريخ الولوج 2014/05/05 الساعة 14:12 ص 2.الموقع الالكتروني -http://wilaya ouargla.dz/ar/index.php2012

-تسيير النفايات[1]

- القيام بعمليات التشجير

الإنجـازات الكبرى لمديرية البيئة بولاية ورقلة خلال فترة 2013/2007:

-1دراسة لانجاز المخطط التوجيهي لتسيير النفايات الصلبة الحضرية للبلديات:

-2انجاز مراكز الردم التقني لبلديات,

-3انجاز مفرغة مراقبة للبلديات:

-4اقتناء تجهيزات الاستغلال و الجمع لمركز الردم التقني

-5انجاز محطة المراقبة

-6دراسة انجاز و تجهيز مركز الردم التقني

-7دراسة انجاز و تجهيز دار البيئة.

-8دراسة انجاز و تجهيز مديرية البيئة.

-9المخطط التوجيهي لتسيير النفايات الصلبة الحضرية للبلديات:

-10دراسة انجاز و تجهيز 05 مفرغات مراقبة.

-11دراسة و انجاز للقضاء على المفرغات الفوضوية لـ 03 تجمعات.

-12دراسة انجاز و تجهيز مركز الفرز على مستوى مركز الردم التقني.

-13دراسة انجاز و تجهيز مفرغة للنفايات الهامدة على مستوى مركز الردم التقني.

-14دراسة انجاز و تجهيز مفرغة للنفايات الإستشفائية بمركز الردم التقني.

-15دراسة انجاز و تجهيز المركز الوطني للتكنولوجيات الأكثر نظافة.

-16اقتناء التجهيزات للاستغلال بمراكز الردم التقني

-17تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي.

-18تكوين موظفي البلديات في تسيير النفايات.

[2]مرجع سابق نفس المكان

-19دراسة المخطط الولائي لتسيير النفايات الخاصة

-20دراسة المخطط التوجيهي للنفايات الصلبة الحضرية[1] .

-21القضاء على مفرغات فوضوية .

-22دراسة لانجاز حظيرة حضرية.

-23دراسة لانجاز مركز للنفايات الهامدة.

-24دراسة لانجاز مفرزة للنفايات.

-نشاطات مديرية البيئة في إقليم ولاية ورقلة خلال فترة 2014/2007:

-1في مجال مراقبة المؤسسات المصنفة عبر تراب ولاية ورقلة:

-تطبيق للمرسوم التنفيذي 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2007 المحدد لقائمة المنشآت المصنفة، وكذا في إطار حماية البيئة قامت اللجنة حراسة ومراقبة المؤسسات المصنفة لولاية ورقلة منذ نشأتها بزيارة جل المؤسسات المصنفة الجديدة بالولاية، حيث عملت على معالجة ملفات ه المؤسسات لمنح رخصة الاستغلال وتسويتها حيث تم دراسة 31 ملف وتبقي 63 ملف قيد الدراسة.

-2في مجال تطبيق الجباية الايكولوجية:في إطار الإجراءات المتعلقة بالرسوم التي تخضع إليه المؤسسات الخاضعة تم تطبيق:

-الرسم المطبق على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة والرسم لتحفيز على عدم تخزين النفايات الخاصة الخطيرة على البيئة والرسم لتحفيز على عدم تخزين النفايات الخاصة الخطيرة الصناعية .

-3مجال إحصاء وتصنيف المساحات الخضراء:تطبيق للقانون رقم: 06/07 المؤرخ في : 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها تقوم مديرية البيئة للولاية بعملية

[1] مرجع سابق نفس المكان

الإحصاء للمساحات الخضراء وتصنيفها عبر الولاية حيث وصل عدد المساحات المحصاة إلى حد غاية نهاية سنة 2012. 70مساحة خضراء.

-4في مجال تجسيد المخطط البلدية لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها:

*طبق للمرسوم التنفيذي رقم 07-205 المؤرخ 30 جوان 2007 الذي يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية، حيث استفادت 20بلدية في الولاية من مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والذي بعد أداة توجيهية في مجال تسيير وجمع النفايات على المستوى تراب الولاية إلى آفاق 2030.

***محافظة الغابات:**

أنشئت محافظة الغابات لولاية ورقلة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 333/95 المؤرخ في 1995/10/25 المعدل والمتمم و المتضمن إنشاء محافظة ولائية للغابات , ويحدد تنظيمها وعملها.

تتمثل مهمة المحافظة الولائية للغابات في القيام بمهام تطوير الثروة الغابية والحلفائية وإدارة ورفع شأنها وحمايتها وتسييرها في إطار السياسة الغابية الوطنية .

وبهذه الصفة تكلف على الخصوص بما يأتي :

تنفذ البرامج والتدابير في مجال تطوير الثروة الغابية والحلفائية وحمايتها وتوسيعها وتحافظ كذلك على الأراضي المعرضة للإنجراف والتصحر.

تنضم وتراقب إستغلال المنتوجات الغابية والحلفائية وكذلك ذات الإستعمالات الأخرى في الميدان الغابي ضمن إطار مخططات التهيئة والتسيير.

تنضم وتتابع وتراقب بالإتصال مع المصالح المعنية الأخرى عمليات الوقاية من حرائق الغابات والأمراض الطفيلية وهجوماتها ومكافحة ذلك.

تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم الساريين على الميدان الغابي وتنظم تدخل أسلاك إدارة الغابات في مجال الشرطة الغابية .

تدرس بالإتصال مع المصالح الخارجية المعنية الملفات المتعلقة بطلبات الرخص المنصوص عليها في التشريع والتنظيم في المجال الغابي والحلفائي .

تضبط باستمرار جرد الموارد الغابية والحلفائية والصيدية.

تنفذ البرامج والتدابير في مجال تنمية الثروة الصيدية وحمايتها.

تنفذ برامج الإرشاد والتوعية والتنشيط المتعلقة بالمحافظة على الثروة الغابية والحلفائية والصيدية.

تجمع وتعالج وتنشط المعلومات المتصلة في ميدان اختصاصها وتعد الحصائل والتقارير الدورية عن تقويم أنشطتها .

و انطلاقا من تحليل عوامل الوسط الطبيعي لولايتنا تنبثق الإهتمامات الكبرى لقطاع الغابات بالمنطقة والتي ترتكز أساسا على عنصر الحماية ومكافحة عوامل التصحر و تتمثل في :

_ حماية الغطاء النباتي الطبيعي (درين , نباتات مثبتة للكثبان الرملية).

_ السهر على حماية الحيوانات البرية المتواجدة بالمنطقة(الغزال , الحبارى, الفنك, الجمال....) وذلك بإحصائها دوريا.

التكفل الفعلي بسكان المناطق الريفية بالولاية وذلك ضمن برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في إطار سياسة التجديد الريفي.

_ حماية المنشآت القاعدية والاقتصادية المعرضة لعوامل الترمل بواسطة التشجير.

_ تنمية المناطق الرطبة لكونها مكسب طبيعي ذات طابع سياحي واقتصادي.

_ دعم النشاطات الفلاحية بإدخال زراعة الزيتون وإقامة مصدات الرياح بهدف التنمية المستدامة.

_ تحسين الإطار المعيشي للمواطن بإنشاء وتطوير المساحات الخضراء وأماكن الراحة والترفيه.

وأهم العراقيل الطبيعية التي تسودها:

- تربة رملية فقيرة أو ملحية بمنطقة واد ريغ .
- رياح سائدة قوية محملة بالرمال .
- مناخ صحراوي جاف .

التعريف بمحافظة الغابات

عملا بأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 جويلية و1997 فان محافظة الغابات لولاية ورقلة تضم :

° مصلحة توسيع الثروة وحماية النباتات والحيوانات :

- مكتب توسيع الثروة وحماية الأراضي
- مكتب حماية الحيوانات والنباتات

°مصلحة الإدارة والوسائل

- مكتب المستخدمين
- مكتب الميزانية والوسائل

المطلب الثاني: إستراتيجية التخطيط الإقليمي و اتجاهاته في الجزائر

التخطيط الإقليمي هو ذلك المستوى من التخطيط القومي الذي يمارس في منطقة معينة من الكيان العام (الدولة) تعرف بالإقليم ليشكل أسلوبا لإعداد وتوضيح الأهداف التفصيلية في ترتيب الفعاليات الإجتماعية والاقتصادية والعمرانية في ذلك المكان. ولذلك فإن التخطيط الإقليمي هو نوع من أنواع التخطيط الذي يحمل السمات الرئيسية للتخطيط التي تتمثل بكونها أعمالا متتابعة مصممة لحل مشاكل المستقبل (الإقتصادية والاجتماعية والعمرانية) عبر فترات مختلفة تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه، وإن هذه الأعمال يمكن تأطيرها بعدد من المراحل تبدأ بتحديد المشاكل وتنتهي بوضع وتقويم طرق العمل المختلفة التي تحتوي بصيغها الشاملة الإعلان عن السياسات أو الإستراتيجيات المتبعة في ذلك التخطيط الذي يكون بديلا أو خليطا من البدائل التخطيطية في صياغة الأهداف العامة والتفصيلية والخاصة التي يمكن تحديدها وقياسها وتحديد المعوقات المختلفة المحتمل مجابهتها وكيفية التغلب عليها وصولا إلى المستقبل المنشود ومع أن التخطيط الإقليمي عبر هذا المستوى من مستويات التخطيط يشكل مفهوما مطاطا يشير إلى منطقة وسيطة بين المستويات القومية والمحلية للتخطيط ولكن مع ذلك فإن هذا المفهوم بحد ذاته واسعا وكبيرا ويجعل التخطيط

الإقليمي متعدد المعاني ومتشعب الإتجاهات والجوانب بحكم الإختلافات في المهام والخواص للتخطيط الإقليمي نفسه الذي تختلف مضامينه وأهدافه بسبب الإختلافات في العوامل المكانية من مكان لآخر وإلى حركة التطور المستمر التي من شأنها أن تخلق حالة من التفاوت بين بلد وآخر من العالم وبين أجزاء البلد الواحد وحتى أجزاء الإقليم الواحد من البلد، لذلك ظهرت مدارس فكرية متعددة لتعريف التخطيط الإقليمي تمتد جذورها إلى الإختلافات الفلسفية لمفهوم التخطيط الإقليمي تبعا لتحديد أشكاله الزمانية والمكانية وبالتالي أهدافه. ففي حين يرى الأستاذ (جون كلاسون) بأن الإختلافات الحضارية والسياسية القائمة بين شتى مناطق العالم تستدعي اللجوء إلى التخطيط الإقليمي من أجل تحقيق المعالجات الضرورية لتقليص الفجوة من هذه الإختلافات كون التخطيط الإقليمي هو إستجابة للمتطلبات الإقليمية[1]

فهو بهذا لا يبتعد كثيرا عن رأي زميله (الأستاذ بيتر هول Peter Hall) الذي له رؤية أشمل للتخطيط يمكن تعميقها على التخطيط الإقليمي، حيث يرى بأن التخطيط يعني إعادة ترتيب أجزاء الشيء الواحد بأفضل صورة ممكنة ضمن الظروف الزمانية والمكانية المحددة لتحقيق منجزات للفترة اللاحقة، وهو بهذا يطلق العنان للعمليات التخطيطية في الإقليم بأن تجري بقية تنظيم أو إعادة ترتيب أجزاء ذلك المجال الذي يمثل الإقليم هنا لتحقيق المميزات المختلفة التي تتطلبها الصورة الأفضل لمستقبل ذلك المجال أو الإقليم[2].

أما الباحث البولندي كوزولا KHUZULA فإنه يحدد مفهوم التخطيط الإقليمي بأنه يهدف إلى تحقيق التشابه والتناسق المكاني من خلال القرارات التي تحدد مواقع النشاطات المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق التطور الذي يضمن مستوى متقدم من الداخل وبالتالي مستوى معاشي أفضل، بعبارة أخرى فإن كوزالا يرى بأن التخطيط الإقليمي أداة سياسة التخطيط لتحقيق التنمية الإقليمية.

[1] مرجع سابق نفس المكان

[2] الموقع الالكتروني : http://www.onefed.edu.dz/pdf تاريخ الولوج 2014/03/19 على الساعة 18:15.

توجهات التخطيط الإقليمي:

يرى بعض الباحثين أنه يمكن أن تحدد الأسس الفلسفية والعلمية للتخطيط الإقليمي من خلال تحديد (ما هو أساسي) يأتي بالدرجة الأولى (و ما هو ممثلا للواقع) يأتي ثانيا من التوجه الأساسي للتخطيط. وهنا يمكن أن نميز بين اتجاهين مختلفين للتخطيط الإقليمي.

الاتجاه الأول: هو الذي يهتم بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي كأساس يتم على ضوئه في ذلك الإقليم توزيع مواقع النشاطات المختلفة ومواقع المستوطنات في ضوء التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الضروري في إقليم معين الذي يحدد الأهداف لذلك الإقليم.

الاتجاه الثاني : الذي يهتم بالتخطيط الطبيعي ويأخذ بنظر الاعتبار العوامل الطبيعية المختلفة، وهنا يأخذ التخطيط الإقليمي مساره من خلال هذه المنطق عندما يأخذ التنظيم المكاني (الريفي والحضري متطلباتهما الإقليمية) المختلفة ودورهما الأساسين في تحديد مسار التخطيط الإقليمي التي تتنوع مجلاته على هذا الأساس[1].

المطلب الثالث: أنواع التخطيط الإقليمي و مستوياته في الجزائر

أولا: أنواع التخطيط الإقليمي:

يعتبر تقسيم التخطيط الإقليمي إلى عدة أقاليم على وفق إعتبارات وضرورات وظيفة ليمارس التخطيط الإقليمي ضمن حالة من التناسق والتفاعل بين الأجزاء الإقليمية بما يحقق التوازن البيئي لذلك الكيان من خلال جعل أسلوب التخطيط الإقليمي عاملا وسطا بين التخطيط ال وطني الذي يجري على نطاق الكيان السياسي وبين التخطيط المحلي على مستوى المناطق ليكون هدفه الرئيسي إيجاد نوعا من التوازن الإقليمي والتخلص من حالة الإختلال المكاني عن طريق تضييق الفجوات بين المناطق الهامشية والمناطق المركزية لذلك صار التخطيط الإقليمي على نوعين:

[1] د.أمين الطربوش: أسس التقسيم الإقليمي، مطبعة جامعة دمشق،1992.

***النوع الأول: التخطيط ضمن الإقليم (التخطيط الإقليمي الضمني):**

يجري هذا النوع من التخطيط داخل الإقليم لضمان حسن توزيع الموارد و الانتفاع بها بين أجزاء الإقليم نفسه إضافة إلى الربط المخطط بين هذه الموارد وفرص العمل وبين التنمية الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية التي يشهدها الإقليم بعبارة أخرى إيجاد صلة أو ترابط وثيق بين الناس والوظائف والبيئة التي يحدث عليها هذا الترابط.

و بالطبع تشكل تكون محتويات الخطة الإقليمية داخل الإقليم حسب طبيعة المشاكل السائدة، فالإقليم الذي يعاني من التركز البشري ويسبب ضغطا على الحياة المدنية والوظائف يمكن أن تكون خطته الموضوعية من أجل حسن توزيع السكان بالعلاقة مع الوظائف، وبطبيعة الحال يختلف مثل هذا التخطيط عنه في الإقليم الذي تسود فيه مشاكل صناعية أو بيئية، ولكن في كل الأحوال يجب أن يتم هذا النوع من التخطيط في التوازن بين كل إقليم من الأقاليم مع الكيان السياسي العام الدولة

***النوع الثاني: تخطيط ما بين الأقاليم:**

يهتم هذا النوع من التخطيط بتخصيص الموارد بين الأقاليم إستجابة إلى مشاكل عدم التوازن حيث يقوم بالتنسيق بين الأقاليم حتى لا تتعارض الخطط بين إقليم وآخر، فيحدث ما لا يتمناه المخطط الإقليمي مثل ظاهرة الإختلال الإقليمي السكاني أو الموارد، وبالتالي عدم التناسق بين إقليم وآخر.[1] وتتميز خاصية هذا النوع من الخطط على أنها ذات طبيعة إقتصادية بالدرجة الأولى توجد لأجل إيجاد التنظيم التنسيق المدروس بين كل إقليم وآخر في البعد لضمان حسن العلاقة بين الناس والوظائف بشكل عام، ولكن يبقى الهيكل العام لاعتماد هذا النوع من التخطيط الإقليمي هو ضمان توازن إقتصادي عام بين الأقاليم من خلال الوظائف التي تؤديها تلك الأقاليم والكيان العام الذي يضمنها..

[1] موقع سابق onefed نفس المكان

- **مستويات التخطيط الإقليمي:**

تبعا لتنوع التخطيط الإقليمي ووجوده أكثر من إتجاه في تبني هذا الأسلوب، فقد صار للتخطيط الإقليمي ثلاثة مستويات هي:

1التخطيط الإقليمي القومي (الوطني): وهو ذلك المستوى من التخطيط الذي يعني بتوزيع الإستثمارات المحددة بخطة التنمية القومية على الأقاليم المختلفة ضمن سياسة تحقيق التوازن بين هذه الأقاليم من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية والعمرانية في ضوء الموارد البشرية والطبيعية لكل إقليم، وبالتالي تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتوفير الخدمات.

2التخطيط الإقليمي"المحلي": وهو ذلك المستوى من التخطيط الإقليمي الذي يهتم بتحديد المواقع الفعلية الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية، أي تحقيق توزيع أمثال للأنشطة في مناطق الإقليمية الواحد وإعطاء صورة تفصيلية لتنمية الإقليم بمختلف قطاعاته على المستوى الجغرافي (الحضري والريفي) وتنظيم استعمالات الأراضي في مختلف البيئات الجغرافية للإقليم الواحد.

-3التخطيط الإقليمي على مستوى المشروع: يعتبر هذا المستوى من التخطيط جزء من التخطيط الإقليمي المحلي الذي يهتم بخطة المشروع صناعيا كان أم زراعيا أم خدماتيا ضمن الإقليم، أو عندما يكون مشتركا بين أكثر من إقليم واحد ويدرس هذا المستوى من التخطيط أيضا تأثيرات تلك المشاريع على نمو الإقليم[1] .

[1] موقع سابق onefed نفس المكان

خلاصة الفصل الأول :

أصبحت سياسة التعمير وتهيئة الإ قليم، وكذلك المحافظة عليه في الآونة الأخيرة بنظر إليها على أنها القاعدة والعماد الأساسي التي ترتكز عليه، التنمية البشرية باعتبارها التحديات الكبرى التي اتخذتها الجزائر اليوم وزارة وصية تتمثل في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة التي لها سلطة التولي ببرامج التهيئة العمرانية من الجوانب التشريعية وبرامج المخططات ومديرية التخطيط وتهيئة العمران بكل ولاية ومديرية البيئة على مستوى الولاية التي تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض في عمليات تنفيذ المشاريع.

الفصل الثاني

دور الجمعات المحلية في استؤاتيجية سياسة تهيئة الاقليم و حماية البيئة (مشروع الحزام الأخضر ولاية ورقلة نموذجا)

بدأت الجزائر بعد الاستقلال تهتم بمسألة تهيئة الإقليم وحماية البيئة وذلك نظرا للظروف التي عاشتها والعوائق التي وقفت عليها حيث بدأت المراحل الأولى بالتخطيط في سنة 1967 والتي جعلتها المشعل الأول بالعمل بالمخططات وذلك من أجل تنظيم الاستخدام العقلاني على الموارد الطبيعية المتاحة وتحديد الزمن الذي يساعد على التحكم في المخطط وتحقيق استثمارات مبرمجة كذلك فترة بعد الاستقلال مباشرة فيه السياسة الاقتصادية فعلا بتطبيق المخططات ذات البعد الزمني متدرج وفي نفس الوقت حجم الاستثمارات المتزايد ومن ذلك الدولة الجزائرية تهتم بتهيئة الإقليم شرعت مجموعة من أدوات تمكنها من تهيئة إقليمها من خلال الجماعات المحلية عن طريق وصاية الجماعات الإقليمية من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالتشارك مع الهيئات أخرى تتمثل في تعداد والقيام بتهيئة الإقليم وحماية البيئة عن طريق مديرية البيئية ومديرية التهيئة والتعمير ومحافظ الغابات على مستوى كل ولاية.

الفصل الثاني: دور الجماعا ت المحلية في استراتيجية سياسة تهيئة الاقليم وحماية البيئة (مشروع الحزام الاخضر) ولاية ورقلة نموذجا

المبحث الأول: التعريف بولاية ورقلة و خصائصها الطبيعية:

هي أحد أهم الولايات الجزائرية لإمدادها التاريخي فهي أحد أهم المدن في أول دولة إسلامية في المغرب العربي وكانت المدينة وقتها تسمى "وارکلان" لتتغير كون نطقها بالبربرية الآن بـ"وارجلان"أي بمعنا أن الرجل الحر قديما ،حيث جمع سكانها الذين عمرو مدينة وارکلان أحد قصورها الصحراوية ثروة كبيرة من خلال الخط التجاري الذي نشطوه مع أفريقيا العميقة، وثانيا لأنها مصدر الثروة البترولية للجزائر وسميت مدينة ورقلة حديثا والتي سكنت منذ فجر التاريخ وشكلت العاصمة الإقليمية للجنوب الشرقي منذ الفترة العثمانية. سميت ولاية الواحات إبان الاستقلال وضمت جميع مدن الجنوب الشرقي من الأغواط شمالا إلى تمنراست جنوبا لتكتفي بعد التقسيم الإداري لعام 1984 بثلاث مدن كبرى هي ورقلة عاصمة الولاية وحاسي مسعود القطب الصناعي وتقرت التي تعتبر قطبا هاما من أقطاب الصناعة. تبعد عن العاصمة الجزائرية ب 820 كلم، ولا زالت آثارها القديمة والتاريخية راسخة في سكانها حيث تلمس الصبغة المتأصلة لتراثها بمجرد زيارة القصر العتيق الذي يتوسط المدينة المصنف ضمن التراث العالمي من خلال زيارة قصورها الستة. تتكون من (10) دوائر و (21) بلدية:

دائرة ورقلة:بلدية ورقلة و الرويسات

دائرة أنقوسة: بلدية أنقوسة

دائرة البرمة: بلدية البرمة

دائرة الطيبات: بلدية بن الناصر ، المنقر

دائرة تقرت: بلدية تقرت، النزلة ، تبسبست، الزاوية العابدية

دائرة حاسي مسعود: بلدية حاسي مسعود

دائرة الحجيرة: بلدية الحجيرة، العالية

دائرة تماسين: بلدية تماسين، بلدة عمر و دائرة المقارين: بلدية المقارين، سيدي سليمان[1]

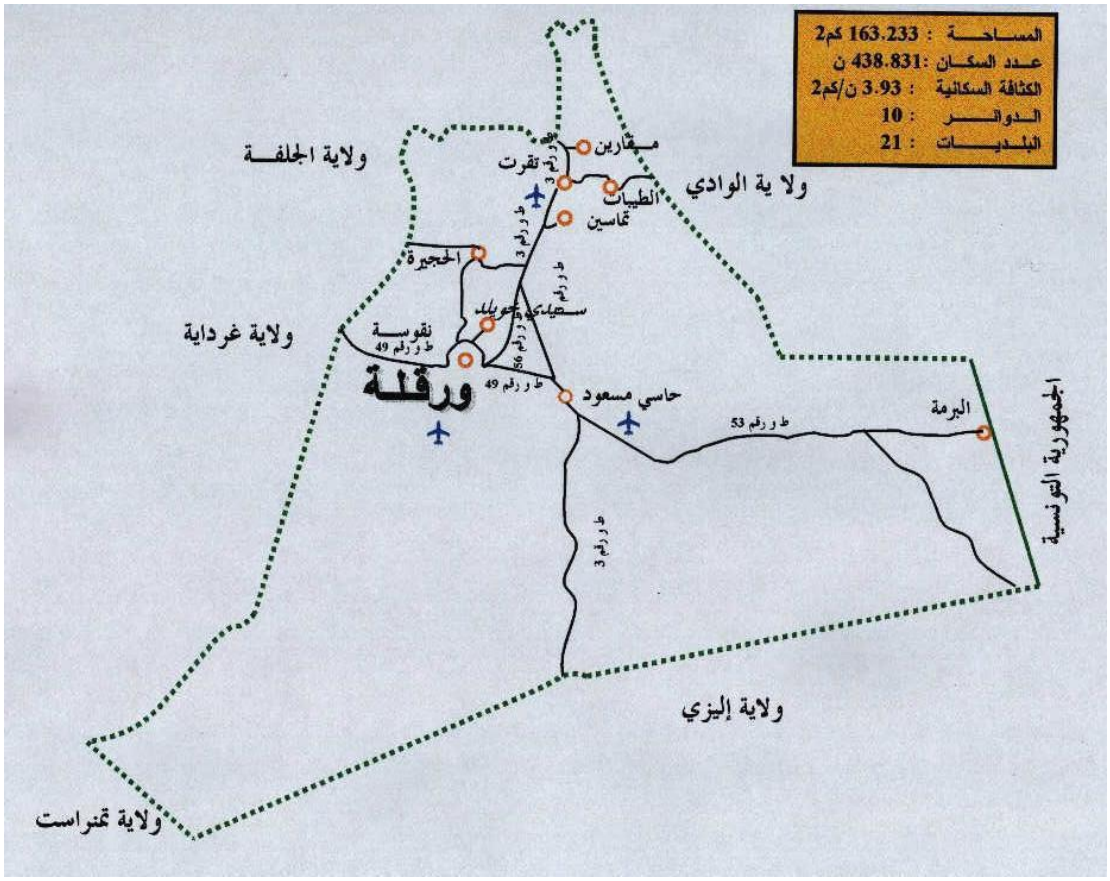

الشكل 01: التقسيم الإداري لولاية ورقلة

المطلب الأول:تضاريس لولاية ورقلة

واحـة ورقـلةL'Oasis de Ouargla

ورقلة واحة رائعة الجمال ، تحيط بساتين النخيل بالمدينة القديمة (القصر العتيق)، تعتبر ورقلة هبة وادي مّية بفضل مجاريه الباطنية التي توفّر مياه جوفية هائلة . و قد عرفت أهمية وادي ميّة منذ القدم و لعل أبن يخلدون كان يقصد وادي ميّة فيما كتبه:

..... "و ينبع مع النهر من فوهته نهر كبير ينحدر ذاهبا إلى بوده ثم بعدها إلى ثمطيت و يسمى لهذا العهد كير، عليه قصورها ثم يمر إلى أن يصب في القفار و يروغ في قفارها و يغور في رمالها،قصر ذات نخل تسمى »واركـلان«[2]

[1] الموقع الرسمي لولاية ورقلة، بطاقة التعريف لولاية ورقلة ، ص1، تاريخ الولوج للموقع 2014/02/10 على الساعة 12:24 الموقع الالكتروني http://wilaya-ouargla.dz/ar/index.php2013-11-14-20-58-58

[2] المرجع السابق نفس المكان

*العرق الشرقي الكبير: و هو من الرمال يرتفع بـ 200 م و يمتد حوالي ثلثي مساحة الولاية و يظهر بالخصوص في الجنوب الشرقي

*الحمادة : و هي هضبة حصوية تتواجد في قسم كبير من الغرب و الجنوب

*الوديان: وادي مية جنوبا ووادي ريغ شمالا

*السهول : و هي تظهر في الحدود الغربية للولاية و تمتد من الشمال إلى الجنوب

*المنخفضات: و هي تتواجد بالخصوص بمنطقة وادي ريغ.

•حوض ورقـلة La cuvette de Ouargla

يقع حوض ورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر و هو جزء من المنخفض الصحراوي الكبير ، يبلغ طوله 30 كلم ،و عرضه يتراوح بين 12 و 18 كلم . وارتفاعه بين 103 و 150 م فوق مستوى سطح البحر ، يمتد بين هضبتين ، الأولى تحّده من الغرب ، ارتفاعها 230م ، و الثانية من الشرق بارتفاع يناهز 160م . و هي متصلة برمال العرق الشرقي الكبير.

تزخر ولاية ورقلة بإمكانيات طبيعية هائلة في المجال السياحي لم يستفيد منها الإنسان بعد بكاملها مثل : مساحات شاسعة من الكثبان الرملية و الحمادات ، والسهول نذكر منها :

الكثبان الرملية

جل مساحات ولاية ورقلة تسودها كثبان رملية ، يراها الزائر من بعيد كأنها جبال ممتدة بين مناطق سيدي خويلد ، الشط ، أم الراتب ، عين موسى ، حاسي ميلود ، البور ، أنقوسة ، أفران ، ...ح رمالها ذهبية تشد الزائر.[1]

وردة الرمال:

هي عبارة عن أزهار من الحجارة الصلبة تستخرج من الرمال ، أشكالها مختلفة ومتنوعة تستعمل للتزيين والديكور المنزلي ، لونها رملي بين الأحمر والبني توجد بناحية البور إحدى قرى بلدية أنقوسة.

[1] المرجع السابق نفس المكان

غابات النخيل:

إن الوافد إلى ولاية ورقلة يتبادر إلى ذهنه وكأن هذه المدينة عبارة عن غابة واحدة من الأشجار وهذا بسبب وفرة غابات النخيل في كل مكان ومن أبرز هذه الغابات: غابات منطقة الشط وعجاجة ، عين البيضاء ، الرويسات ، المخادمة ، القصر ، سعيد عتبة ، غربوز ، بوعامر ، بامنديل ، انقوسة ، حاسي بن عبد الله ، سيدي خويلد[1]

...بالإضافة إلى الغابات الأخرى المتواجدة في تقرت ، تماسين ، الحجيرة ، الطيبات ، لمقارين ، ...الخ

أهمية واحات النخيل ونخيل التمر في المجتمع الورقلي

تحضى واحات النخيل أهمية كبيرة لدى العائلة الورقلية التي تمثل مصدر الغذاء الأساسي كما هو الحال عند أغلبية سكان ورقلة والذين يقضون معظم أوقاتهم في الواحة لخدمتها ولتمضية وقت الفراغ..... في أيامنا القليلة الماضية كان السكان الأصليون للقصر لا يتبضعون من السوق إلا من أجل الشاي واللحم أو بعض الفواكه والخضار التي لا يمكنه زرعها أما بقية الخضراوات فيأتي بها من حديقته، :وقد كانت العائلات تمضي فترة نضج التمر في الواحة حيث تكون هذه الأخير مجهزة بمساكن صغيرة مصنوعة من جذوع النخيل والجريد(أوراق النخيل) قريبة من بعضها البعض تسمى باللغة المحلية ** أخيام**، هذه الفترة تعرف لدى الورقلي ** إزداغ ** التي تبدأ من فترة نضج التمر(جوان) حتى يكتمل نموها (سبتمبر، أكتوبر) بعد هذه الفترة ترجع العائلات إلى منازلها، يوم بعد ذلك رب العائلة يبدأ في جني المحصول من خلال تنظيم ** التويزة ** أو خاصة بالنسبة للمزارع الكبيرة أو مع أفراد العائلة الكبيرة، الرجال البالغون ينزلون المحصول من على النخلة أما النساء والأطفال فيتولون جمع المتساقط منه من على الأرض. كما لاحظنا أن العائلات تقضي من غير هذه الفترة نهاية كل أسبوع أو اليوم الذي فيه سقي النخيل من أجل غسل الملابس والأفرشة ،و للعرسان

[1] المرجع السابق نفس المكان

الجدد أيام يقضونها أيضا في غابات النخيل برفقة أصدقائهم وهذه من التقاليد التي ما زالت موجودة حتى يومنا هذا[1] .

أنواع وأصناف التمور

تتميز ورقلة بتعدد أصناف تمورها فهناك أزيد من مائة نوع : السكان الأصليون يفضلون (عماستيقن) الغرس، لأنه يخزن لفترة طويلة ومذاقه جيد، أما الأوروبيون فيفضلون (دقلة نور) لأنها أكثر نعومة كما تستطيع أن تقدرها حتى قبل نضجها (أوتخبالا)، (أقوجيل)، (تاكرموست)، (تاتيوتنوح)، (تانصليت)، (تاودانت)، (تيفيزيوين)، بالإضافة إلى الأنواع الأخرى وهي : (عماريا)، (تسيبي) ،(تيمجوهرت)، (تازقاغت)، (انقوبة)، (علي وراشد)، (أريتي) (تافيلالت)، (بايدير)، (باجميل) ،(تازقرارت) ،(كيكيمموش) (الحورة)، (الكونتي) (لالا خديجة)، (ميزيد)، (موقر ازقال)، (تاوراغت) ،(تالساست)، (تابحاليت)....الخ الإنسان الورقلي يتناول التمر قبل الغداء وفي المساء عندما يشعر بالجوع، توضع أيضا في الأواني لإعطائها نكهة ويصنع منها أيضا ما يسمى ((تاكضورت)) مزيج من التمر المهروس والدقيق ويصنع أيضا ((إبدفي)) نوع من العصائر غير المخمر والخل. تعطى التمور أيضا للحيوانات عندما تصبح غير قابلة للاستهلاك الآدمي، التمور الطرية توضع في الجرار (جمع جرة)وهي أواني فخارية أو في أكياس قماشية من أجل استخلاص العسل الذي يستهلك في عدة أطباق مثلا: – فطور الصباح مع الزبدة الطبيعية – مع الكسكسى في مكان السكر

وتستعمل التمور أيضا كعلاج للجروح غير الناضجة ((: يستعمل فيها خليط من التمر والبصل والملح والعسل كعازل)) وأخيرا تستعمل النوى كأعلاف الأنعام. أما النخلة فيستخلص منها القلب يشبه الجبن الأبيض ((أكروز)) الذي يقدم للمتزوج حديثا ومن النخلة أيضا يستخلص النسغ ((اللاقمي)) الذي يشرب من غير تخمر.

[1] المرجع السابق نفس المكان

الشطوط المائية:

هي عبارة عن بحيرات صغيرة ، مياهها مالحة ، غير صالحة للسباحة لكنها تضفي على المدينة مناظر سياحية خلابة توجد بضواحي قرية الشط الواقعة ببلدية عين البيضاء وقرية أم الراتب.[1]

البحيرات:

يوجد بولاية ورقلة عدة بحيرات فائقة الجمال منها البحيرة العجيبة بتماسين (منطقة التوسع السياحي) ، وبحيرتين بمقارين (قرب منطقة التوسع السياحي وداخل غابة النخيل) ، وبحيرة مرجاجة ببلدية النزلة وكذا بحيرة المير ببلدية الحجيرة.....

تجدر الإشارة أن بعض هذه البحيرات يوجد بها الأسماك[2]

المطلب الثاني: المناخ السائد بولاية ورقلة

المناخ LE CLIMAT : من خلال موقع ولاية ورقلة في الصحراء فإنه يسودها المناخ الصحراوي الذي يتميز بضعف كمية الأمطار و درجات الحرارة المرتفعة و التبخر القوي ، فمعدلات درجات الحرارة الشهرية مرتفعة وظاهرة التساقط المطار في الولاية قليلة و غير منتظمة بين 50 مم إلى 350 مم سنويا، علما أن المتوسط السنوي يصل إلى149 مم بالولاية.

درجة الحرارة:

مناخ منطقة ورقلة ، صحراوي جاف، ودرجات الحرارة بها مرتفعة صيفا حيث تتجاوز (41°) في المتوسط ، وتنخفض شتاء ،و لاسيما أثناء الليل ، فالمناخ هنا قاري يتميز بفوارق حرارية،(يومية و فصلية) معتبرة ، تصل إلى حدود (30°)مئوية.

الأمطار:

مناخ ورقلة يتميز بندرة الأمطار (49 مم) في المتوسط و هي كغيرها من المناطق الصحراوية ، تفتقر للغطاء النباتي الطبيعي، و لكنها بالمقابل غنية ببساتين النخيل ،فهي واحة بديعة المناظر.

[1] المرجع السابق نفس المكان
[2] المرجع السابق نفس المكان

الرياح الموسمية:

تهب على ورقلة عواصف رملية موسمية بين شهري (فبراير و أفريل)،و تبلغ ذروتها في شهر مارس ، وغالبا ما تتسبب في خسائر فادحة تصيب الزرع و الماشية ، ويبدأ الجو في التحسن ابتدأ من شهر سبتمبر عندما يتغير اتجاه الرياح ،لتصبح شمالية شرقية، و هي معروفة محليا بإسم (البحري) ، و هي غالبا ما تكون محملة بشيء من الرطوبة فتعمل على تلطيف الجو و لاسيما ليلا.

يرحب سكان المنطقة كثيرا بهذه الرياح فهي تساعد على تلقيح أشجار نخيلهم، كما يرحبون بالحرارة أثناء النهار لكونها عاملا أساسيا في نضج تمارها[1] .

أما علاقة المناخ بالسكان: فإنها تكمن في استقرارهم بالمناطق المعتدلة النظيرة في الشمال (إقليم البحر الأبيض المتوسط) يفعل توفر شروط ممارسة النشاط الزراعي خصوصا والاقتصادي عموما وقلتهم بالمناطق الداخلية والصحراوية (باستثناء الواحات بالصحراء لتوفر فيها ممارسة النشاط الزراعي وكذا المنطقة الجو نسبيا الطاقة إلى مناطق توفر المواد الأولية مثل حاسي مسعود لتوفر فرص التشغيل.)

مميزات المناخ الصحراوي: يمكننا أن نميز بين منطقتين مناخيتين هما:

أ- المنطقة الشمالية من الصحراء:

وتتميز بندرة أمطارها التي تسقط في فصل الشتاء ولا تتجاوز في المتوسط 60 ملم وارتفاع درجة الحرارة طوال أيام السنة لكن ما يلاحظ هو ارتفاع المدى الحراري اليومي في فصل الشتاء، صيف أشد حرارة وجاف حيث يصل متوسط التساقط في 1 ملم ودرجة الحرارة تصل في المتوسط إلى 30 درجة ويعتبر الثلث الممتد بين المنيعة، عين صالح، تيميمون الأكثر مناطق العالم حرارة.

ب- المنطقة الجنوبية من الصحراء:

يسودها مناخ مداري جاف يتميز بأمطاره الصيفية ويقدر متوسط التساقط السنوي بحوالي 80 ملم، أما درجة الحرارة أقل من وسط الصحراء حيث تصل في المتوسط شتاءًا إلى 20 وصيفا إلى حوالي 25، أهم منطقة تتأثر في توزيع السكان ونشاطهم.

[1] المرجع السابق نفس المكان

-يلعب السكان دوراكبيرا في التأثير على المناخ من خلال:

*التلوث البيئي الصادر عن النشأة الصناعية في المدن والمناطق البترولية ودوره في الرفع من درجة الحرارة (مدينة حاسي مسعود.)

*حرائق الغابات وأثرها في رفع درجة الحرارة.

*التشجير ودوره في سير الرياح والحد من زحف الرمال ورفع نسبة الرطوبة في الجو.

*بناء السدود وأثرها على تعديل المناخ في المناطق المقامة فيها[1].

المبحث الثاني: المخطط الحضري لولاية ورقلة

المطلب الأول: المخطط العمراني:

يقصد بالمخطط العمراني البنية العمراني في الوسط الحضري ،كما أنه جميع الأراضي المعمرة و التي تعتبر بمثابة جهاز عمراني يؤدي وظائف حضرية مختلفة ليتجسد من خلال مفاهيم متنوعة في المجال العمراني الواحد وهي استخدامات الأرض وتجهيزات المرافق و خدمات كون مدينة ورقلة تتميز بعدم الثبات والوضوح ما عدا حضارتها القديمة (القصر العتيق) و الذي يتميز بالتخطيط الدائري بين أجزائه واحتوائه لمسالك دربية متواصلة لحد التعقد ولتحوطها بالسور لغايات الحروب وغيرها والدفاع عن المملكة لكن بوصول الاستعمار الفرنسي آن ذاك تم إهماله من طرفهم ومن جهة أخرى مدينة ورقلة نسيجها الحضري يتميز حاليا على أنه متقطع و يفتقر للانسجام و التجانس المورفولوجي لأسباب تاريخية وأخرى سياسية لم تتأقلم مع الخصوصية الاجتماعية و المناخية للمنطقة وفي الخير تبينت المدينة على أنها كتلة عمرانية تمتد طويلا باتجاه شرق غرب خاصة على محور الطريق الوطني رقم (06) وهذا ما لوحظ من انقطاع كلي بين النسيج القديم و الحالي

تملك مدينة ورقلة هيكل شبكة من الطرق الرئيسية تربط شرق المدينة بغربها و شمالها بجنوبها، و طرق ثانوية تعمل على ربط أجزاء المدينة ببعضها البعض و تتمثل هذه الطرق في[2]:

[1] موقع سابق onefed نفس المكان

[2] نفس المرجع، ص 5

الطريق الأولية وتتمثل في الطريق الوطنية مثل الطريق رقم (49) و هو العمود الفقري حيث يربط شرق المدينة بغربها (تقرت–غرداية) الطريق الوطني رقم (51) الذي يربط المدينة بالمنيعة جنوبا والطرق الثانوية تقوم الطرق مختلف الأحياء ببعضها البعض و تشمل طرق البلدية والطرق الكبيرة داخل النسيج العمراني و تتمثل في الطريق الولائي المزدوج رقم (206) الذي يربط مدينة ورقلة بتقرت ويقسم المدينة إلى نصفين طول كل واحد هو (7 م) مع وجود طريق فاصل بينهما طوله (01 م) يتميز بحركة سير كثيرة خصوصا الشاحنات ، أما الطريق الولائي رقم (202) فيربط المدينة ب دائرة أنقوسة و يقع شمال المدينة و يبلغ طوله (11860 م ط) و الطريق الولائي رقم (203) الذي يربط بلدية الرويسات يتميز بنسيج عمراني،

توجد بولاية ورقلة شبكة هامة من الطرق البلدية تشمل (63) طريقا بلديا تمتد على مسافة تقدر ب (240,4 كلم).

من جهة أخرى توجد ثلاث مطارات مصنفة متواجدة في كل من بلديات–ورقلة، حاسي مسعود،و تقرت و مطار آخر غير مصنف ببلدية البرمة أي استغلاله محدود.

إن التعرف على استخدامات الأرض بالمدينة يسمح لنا بإعطاء نظرة عامة حول التركيبة العمرانية لها و معرفة مدى التوافق أو الخلل في استغلالها،سواء كانت سكنات أو مرافق أو مساحات خضراء .....إلخ و هذا حسب أهمية إستغلال الأرض و عليه قمنا بتسليط الضوء على واقع استخدامات الأرض بالمدينة فالسكن من أهم مكونات المجال الحضري حيث تم تعداد ما يقارب 37375 وحدة سكنية سنة 2008 تحتل مساحة قدرها 2209,1 هكتار ما يعادل نسبة مئوية 57,40% من المساحة الإجمالية للمدينة تتوزع هذه المساكن على كامل المجال بمعدل 23,32 فرد/ هكتار تمثل المساكن الفردية نسبة 82,7 في حين تحدد السكنات الجماعية نسبة 14,7% و نصف جماعية 1,54% و يعود سيطرة السكن الفردي حسب المخطط التوجيهي للتهيئة

و التعمير لسنة 2008 على الحضيرة السكنية للمدينة إلى التركيبة الاجتماعية لسكان المدينة و طبيعة المنطقة الحارة و كذا سياسة الدولة و السلطات المحلية في توزيع و تخصيص الأراضي[1] .

المطلب الثاني: المخطط الوظيفي

من بين أهداف المخطط خلق توازنات في توزيع المشاريع الاستثمارية الصناعية والتجارية وخاصة الخدماتية منها بين ولايات الشمال الساحلي والجنوب والهضاب و القضاء على ظاهرة تدهور النسيج العمراني نتيجة بروز أنماط عمرانية مشوهة للبيئة مع إعادة الاعتبار لخدمة الأراضي الفلاحية والتي تأثرت بفعل اتساع الدوائر الحضارية بطريقة عشوائية.

كما "تهدف على المد بين المتوسط و البعيد إلى إعادة توزيع السكان على مستوى الهضاب العليا و الجنوب الشاسع التي تعد الكثافة السكانية بهما ضعيفة و الثقل الاقتصادي (خارج المحروقات) غير معتبر."

وذكر الخبراء ب"الإمكانيات الهائلة" التي يتمتع بها الجنوب الجزائري الذي يزخر بموروث سياحي ثري و متنوع مشيرين إلى أن "الآلاف من السياح لم يخطئوا عندما بادروا بهذه الوجهة بعد تحسن الوضع الأمني."

واعتبر أن استصلاح الجنوب "مستمر من خلال تعبئة موارد الدولة تعبئة غير مسبوقة حيث لم يتم تجاهل أي قطاع ومتطرقا إلى "المشاريع الكبرى" الهادفة إلى "اقتحام الأسواق الإفريقية لتعزيز التبادلات بين بلدان الجنوب". من هذا المنطلق سنحاول إبراز مجهودات الجماعات المحلية بولاية ورقلة بحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة

وقد دعم هذا المخطط بقانون عام 2010 حيث يعطي من خلال إحكامه ضربة البداية لإرساء معالم تهيئة الإقليم وإخراجه من الوضع المزري الذي يكاد أن يؤول إليه". نظرا للأهمية التي يكتسيها الإقليم في "جلب الاستثمارات" كونه "حركي و غير جامد يحتضن في جوفه موارد و يستقبل على سطحه نشاطات وتجمعات عمرانية[2]."

[1] نفس المرجع، ص 5
[2] نفس المرجع، ص 5

المبحث الثالث: تجسيد تهيئة الإقليم و حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في ولاية ورقلة من خلال مشروع الحزام الأخضر

المطلب الأول: مشروع الحزام الأخضر أهدافه و التمويل:

يعتبر هذا المشروع كقفزة نوعية نفذتها ولاية ورقلة لإبراز قدراتها على تحمل و مواجهة الظروف البيئية لاسيما المناخ السائد بها و قد شكلت الولاية بالتعاون مع بعض المديريات لجنة لمراقبة هذا المشروع و متابعته من خلال الاجتماعات التي تقام على مستوى الولاية دوريا ليتم تقييم المشروع الذي يمتد من الطرق الولائية ورقلة ،حاسي بن عبد الله، أنقوسة حاسي مسعود ،الحجيرة مرورا بالطريق الوطني إلى تقرت في الجزء الرابط ابتداءا من مفترق طرق حاسي مسعود، ورقلة،تقرت

لكل مشروع له أهداف معينة قابلة للقياس سواء اقتصادية و سياسية و اجتماعية

و حتى ثقافية و من هنا نبرز أهداف المشروع المتمثلة في:

- حماية الطريق من زحف الرمال
- حماية الثروة الحيوانية و خاصة ثروة الإبل من خطر الطريق
- المحافظة على ثروة النخيل و توسيع رقعتها و الزيادة في نسبة إنتاجها
- توفير مناصب عمل دائمة و موسمية

خلق فضاءات خضراء للراحة و الاستجمام ، مع تحسين المنظر الجمالي للولاية

مصدر تمويل المشروع : – يتم تمويل المشروع من طرف ميزانية الولاية و من طرف ميزانية بلدية حاسي مسعود حيث تم تقدير قيمته الإجمالية بمبلغ

1 940 000 000,00 دج .[1]:

[1] مقابلة مع السيد مداني ، ملحق إداري رئيسي مكلف بمشروع الحزام الأخضر بالديوان، ولاية ورقلة ، يوم 2014/04/20.

المطلب الثاني: مراحل إنجاز مشروع الحزام الأخضر حسب إستراتيجية الولاية المعتمدة:

1- تسوية الأرضية و انجاز السياج الواقي

2- إيصال الكهرباء للآبار

3- حفر الآبار العميقة و بناء الأحواض

4- غرس و صيانة الأشجار لمدة (40 شهرا)

5- انجاز شبكة السقي الثانوية الخاصة بالأشجار

ينقسم المشروع إلى عدة مسافات وبدوره لكل بلدية لها المسافة المعينة التي تتكلف بانجاز عدد من الأشجار والأحواض وهو موضح في الجدول الآتي:

البلدية	المسافة	عدد أشجار الزيتون	عدد النخيل	عدد الأحواض
الحجيرة	4 2 كلم	21 000	5250	40
أنقوسة	3 3 كلم	16 500	4125	49
حاسي بن عبد الله 1	5 4 كلم	27 000	6750	48
حاسي بن عبد الله 2	2 1 كلم	10 500	2625	20
حاسي مسعود	1 2 كلم	6 000	1500	12
المجموع	1 62 كلم	81 000	20250	169

طول مشروع الحزام الأخضر: ويتمثل طول المشروع 162 كلم على الطريق الوطني الرابط ورقلة و تقرت الشطر الأول

الأصناف النباتية المختارة للتشجير الحزام الأخضر:

أشجار الزيتون: شجرة سيقوان و شملال

أشجار النخيل: نخيل التمر –الغرس،الدقلة البيضاء– أصناف محلية معروفة بالمنطقة ، مع بعض من فسائل الذكار[1]

المطلب الثالث: الأشغال المنطلق فيها فعليا:

1- انجاز و تجهيزات آبار عميقة : عددها 16 بئر منها 13 قيد الانجاز و 03 منتهية الأشغال

2- إيصال الكهرباء: قيد الانجاز

3- انجاز قنوات السقي الرئيسية و الأحواض: قيد الانجاز

4- عملية التسييج و الحماية: قيد الانجاز

5- عملية التشجير: تم برمجة غرس هذا الموسم 50000 شجيرة من نوع الزيتون 62% و غرس النخيل بداية من شهر مارس

1- على مستوى بلدية حاسي بن عبد الله تم غرس 10000 شجيرة من نوع الزيتون و العملية مستمرة

2- على مستوى بلدية الحجيرة تم غرس 5200 شجيرة من نوع الزيون و العملية مستمرة

3- على مستوى بلدية انقوسة العملية قيد الانجاز 50000 شجيرة بعد 03 سنوات سوف يسلم المشروع إلى مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لتسييره[2].

حسب الفقرة الرابعة من المادة 73 من قانون الولاية 12-07 [3]"يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يقترح سنويا مشاريع قصد تسجيلها في البرامج القطاعية العمومية، ويبادر المجلس حسب قدرات وطابع الخصوصية لكل ولاية على عاتق ميزانية الولاية أن تقوم بكافة المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وكما يمكنها تشجيع كل مبادرة ترمي لتفضيل التنمية المنسجمة والمتوازنة لإقليمها ، كما يمكن للمجلس أن يساهم في إعداد تهيئة الإقليم للولاية ويراقب

[1] نفس المرجع

[2] مقابلة مع السيد حمادو محمد الأخضر، بروتوكول السيد الوالي ، يوم 2014/04/16.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد12، قانون رقم 12-07 المتضمن قانون الولاية ، المؤرخ 29 فبراير 2012، ص16.

تطبيقه وفقا لقوانين التنظيمات المعمول بها ، يعلم الوالي المجلس بالنشاطات المحلية أو الجهوية أو الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم ويتداول قبل المصادقة على كل أداة مقررة في هذا المجال لها انعكاسات على مخطط تهيئة الولاية، ينشا على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية، يظهر دور الجماعات الإقليمية في تهيئة إقليمها من خلال منح رخص للبناء ولا يكفي ذلك بل يتوجب عليها مراقبة كل بناء مقام داخل حدودها الإقليمية لذا فإنهم ملزمون قانونيا لمتابعة أشغال التي بطور الانجاز، يتم إنشاء لجنة المساعدة في تحديد المواقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار والتي تكلف على أساس بنك المعلومات المذكور أعلاه باقتراح منح امتياز عن طريق المزاد العلني المفتوح أو المحدود على الأراضي وكذا تحديد إستراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية للمساهمة في الاستغلال العقلاني للعقار الموجه للاستثمار في إطار الإستراتيجية التي تحددها الولاية مع اخذ التجهيزات العمومية بعين الاعتبار وكذلك متابعة إقامة المشاريع الاستثمارية وانجاز المشاريع الاستثمارية الجارية، وتقوم لجنة على مستوى الولاية تراقب سير المشاريع ومناقشتها وتظم اللجنة:

"الوالي أو ممثله رئيسا – رؤساء الجالس الشعبية البلدية المعنيين بجدول الأعمال الاجتماع- مدير الأملاك الوطنية – مدير التعمير والبناء – مدير التخطيط والتهيئة العمرانية – مدير النقل –المدير المكلف بالطاقة والمناجم- مدير البيئة – مدير الإدارة المحلية – مدير المصالح الفلاحية –المدير المكلف بالصناعة وترقية الاستثمارات – مدير التجارة – مدير الشؤون الدينية والأوقاف- المدير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية – مدير التشغيل –مدير الثقافة –المدير المكلف بالموارد المائية – مدير الجهاز المكلف بتسيير المنطقة الصناعية- ممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات المختصة إقليميا – ممثل عن الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري- ممثلين عن المكلفين بترقية مناطق النشاطات والمناطق الصناعية – مدير الوكالة العقارية في الولاية – ممثل عن كل غرفة من غرف التجارة والصناعة والحرف والفلاحة- ممثل عن الجمعية المحلية يرتبط نشاطها بترقية الاستثمار"[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 4 ، مرسوم تنفيذي رقم 10-20 المتضمن انشاء لجنة المساعدة علىتحديد الموقع لترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها ، المؤرخ في 12 يناير 2010، ص8-9 .

وتنشا على مستوى ولاية ورقلة اللجنة التقنية الولائية للتهيئة والتعمير واللجنة التقنية الولائية للسكن ولجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها .

المطلب الرابع : الحصيلات الشهرية لإنجازات الجماعات المحلية لمشروع الحزام الأخضر إبتداءا من 19 سبتمبر 2013 إلى غاية 27 مارس 2014

4-1 حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهر سبتمبر 2013:

من خلال محاضر انجازات الجماعات المحلية (المجلس الشعبي الولائي) تحت إشراف السيد والي الولاية مع الأمين العام للولاية و رؤساء الدوائر و كذلك إشراك المدراء المعنيين بالمشروع المتمثلين في رئيس المجلس الشعبي الولائي مدير البرمجة و متابعة الميزانية،محافظ الغابات، مدير المصالح الفلاحية ، بتاريخ 19 سبتمبر تم تنصيب لجنة ولائية من طرف السيد والي ولاية ورقلة بالمقرر الولائي رقم 2292 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013 و الذي ينص على إنشاء لجنة ولائية مكلفة بمتابعة مشروع الحزام الاخضر الممتدة من حدود بلدية حاسي بن عبد الله إلى غاية مفترق الطرق الحجيرة – تقرت على مسافة 90 كلم حيث يكتسب هذا المشروع أهمية من النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية....، حماية الطريق من زحف الرمال و حماية الثروة الحيوانية و المحافظة على الثروة الطبيعية و من الناحية الاجتماعية توفير مناصب عمل دائمة و موسمية للقضاء على البطالة و من الناحية الاقتصادية خلق فضاءات خضراء للترفيه مع تحسين المنظر الجمالي للولاية و تطوير المساحة الصحراوية م انجاز مواقف للراحة و الاستجمام كما قام السيد الوالي باتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء أو إعطاء إشارة الإنطلاق بمتابعة هذا المشروع في الشطر الأول مع كل المعنيين – بتاريخ 26 سبتمبر تم تقديم حصيلة نشاطات الأسبوع و إعداد برامج الأسبوع الذي يليه للمتابعة بمشاركة محافظ الغابات و مدير الأشغال العمومية الذين يمثلون الأعضاء الرئيسيون للمشروع عن طريق عملية الغرس و السقي و انجاز الأحواض ، كما تم تعليم و توليد معالم حدود البلديات التي سينجز الحزام الأخضر في طريقها مع تحديد كل شطر من المشروع لكل بلدية ، كما تم الإشراف على عملية حفر الآبار و توصيلها بالكهرباء من طرف المديرية المائية بالتنسيق مع مصالح الطاقة و المناجم و مؤسسة سونالغاز حيث

حدد الشطر الأول الواقع ببلدية حاسي مسعود عن طريق العقد الخاص بالشطر الواقع ببلدية حاسي بن عبد الله

4- 2حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهر أكتوبر 2013:

يتم كل أسبوع و في كل اجتماع تقديم حصيلة نشاطات الأسبوع المنصرم و برنامج الأسبوع الذي يليه ، فتمثلت حصيلة نشاطات الأسبوع

الإعلان عن انطلاقة المشروع و ذلك بعملية تثبيت اللوحات الخاصة بمشروع الحزام الأخضر على حافتي الطريق

قامت مديرية الموارد المائية بالإعلان عن المناقصة الخاصة بعملية حفر 16 بئر

تم صنع سياج حسب المسافات الخاصة بكل بلدية بعد الاتفاق على اختيار النموذج الثالث للسياج الواقي بالتعاون مع مدي التكوين المهني بالتنسيق مع مدير الأشغال العمومية بعملية التلحيم بمساهمة متربصي مراكز بن التكوين

تم توسيع المشروع إلى دائرة تماسين

كما وزعت إعانات بلدية حاسي مسعود للبلديات الثلاث المعنية – بلدية حاسي بن عبد الله ، بلدية أنقوسة ، بلدية الحجيرة حسب المسافة الخاصة بكل منهن

الإعلان عن المناقصة الأولى المتعلقة بالأحواض و القنوات الأساسية

في الاجتماع الذي يليه تم ضبط المبالغ الممنوحة لكل بلدية حسب العمليات التي تتكفل بالقيام بها ، كما تم إعطاء إشارة الانطلاق في عملية حفر الآبار على مستوى البلديات التي يمر الحزام الأخضر منها

كما قام السيد والي الولاية بإدخال إنجاز مسجد بإقليم بلدية أنقوسة داخل شريط الحزام الأخضر على أن يتم تدشينه في شهر رمضان بالتنسيق مع مجير الشؤون الدينية و الأوقاف 2014 ، و من جهة أخرى إنجاز 50 سكن ريفي بإقليم البلدية محاذاة للحزام الأخضر و تدعيم الفلاحين الناشطين بهذه المنطقة بمساحات فلاحية إضافية (في حدود 20 هكتار) ، و في آخر الشهر قامت

اللجنة الولائية المكلفة بمتابعة انجاز الحزام الأخضر بتحضير وضعية مفصلة للوسائل البشرية و المادية التي يتم إقحامها في المشروع مع إنشاء مشتلة ببلدية حاسي مسعود

4- 3 حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهر نوفمبر 2013:

أشرفت مديرية البيئة في هذه الفترة بانجاز مجسم للحزام الأخضر و من جهة أخرى تم انطلاق عملية حفر بئر الحضيرة الجهوية للأشغال العمومية ببلدية حاسي بن عبد الله على عمق 180 م في مدة 25 يوم مع مواصلة أشغال التسوية ، و تم تسجيل العمليات ضمن الميزانية الأولية للولاية لسنة 2014 لمشاريع انجاز نظام السقي بالتقطير و التشجير للبلديات الثلاث المعنية و الجزء الموكل على محافظ الغابات و التفكير في الجانب التنظيمي لعمليات غرس أشجار الزيتون أما بالنسبة لأشجار النخيل فيفضل أن تغرس من طرف مؤسسة مختصة

كما تم تنصيب مقاولة مكلفة بحفر 16 بئر انطلاقا من اقليم بلدية حاسي مسعود و تحديد نموذج حفر بئر ببلدية الحجيرة و تم تنصيب ورشة مؤسسة EHEV لتكفلها بغرس أشجار النخيل و الزيتون بعمليات تطوعية.

في الفترة الموالية بتاريخ 21 نوفمبر 2013 تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للإنطلاق في الشطر الثاني للمشروع – حاسي معمر – سيدي سليمان و بلديات (الحجيرة ، بلدة عمر ، تماسين، النزل ة ، تقرت، الزاوية العبدية ، المقارين و سيدي سليمان) بالتنسيق مع مصالح المديريات المعنية المتمثلة في مديرية أملاك الدولة ، مديرية مسح الأراضي ،مديرية الأشغال العمومية، مدير الموارد المائية ، محافظ الغابات ، مديرية المصالح الفلاحية ، مدير الشؤون الدينية و الأوقاف ، مدير الصناعات و ترقية الاستثمار ..... الخ مع دراسة وضعية كل الوحدات الاستثمارية الواقعة بالمسار

كما قام السيد الوالي بتوسيع اللجنة الولائية من السادة رؤساء دوائر تماسين، تقرت و المقارين بالإضافة إلى رؤساء المجلس الشعبية البلدية للبلديات بلدة عمر و تماسين ، النزلة ، تقرت ، الزاوي العابدية ، المقارين و سيدي سليمان ن مع اتخاذ نفس الإجراءات اللازمة لمتابعة المشروع في شطره الثاني و ذلك بحفر الآبار و إيصال الكهرباء إلى الآبار مع الإنطلاق في عملية إنجاز الأحواض

و قنوات السقي بالبلديات الثلاث: بلدية الحجيرة، بلدية تماسين و بلدية تقرت و تقسيم مجسم الحزام الأخضر 12 كلم إلى السيد الوالي بالتنسيق مع رؤساء البلديات.

في الفترة الأخيرة من الشهر تم بالخصوص التطرق إلى عملية الغرس من طرف قائد القطاع العملياتي الذي تطرق في عملية الغرس التي تمس الأحياء السكنية و الثكنات العسكرية مع مطالبة السيد الوالي المديريات المعنية المتمثلة في مدير المصالح الفلاحية و محافظ الغابات بتدعيم بالوسائل البشرية و المادية اللازمة (النقل و السقي) بالتنسيق على السادة رؤساء الدوائر و رؤساء المجالس الشعبية البلدية مع تعليم حدود البلديات المعنية و معاينة المسار و تحضير السياج بعد ذلك.

4- 4 حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهر ديسمبر 2013:

في شهر ديسمبر بتاريخ 05 ديسمبر 2013 قامت اللجنة الولائية بمعاينة الأشغال المنجزة من طرف المؤسسة EHEV معاينة أشغال حفر بئر في مرحلته النهائية و إعطاء إشارة انطلاق عملية توصيل الطاقة الكهرباء إلى الآبار انطلاقا من منطقة حاسي معمر ببلدية الحجيرة مع تثبيت السياج.

تم كذلك الانتهاء بحفر البئر في الأسبوع الموالي ببلدية الحجيرة و مواصلة الحفر في المناطق الأخرى ببلدية حاسي بن عبد الله على بعد 30 كلم مع مواصلة انجاز الأحواض المائية و قنوات السقي من طرف مقاولين مكلفين بهذه العملية و توزيع أشجار النخيل من جهة أخرى من طرف محافظ الغابات إلى مؤسسة EHEV .

4- 5 حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهر جانفي 2014:

مما سبق لاحضنا تقدم الأشغال بنسبة معتبرة و قد تم في شهر جانفي مجموعة من المعاينات على عملية حفر الآبار و تفصيل الكهرباء إلى الآجال في المتفق عليها بإقليم حاسي بن عبد الله تمت انطلاقة عملية غرس 10000 شجيرة زيتون على مسافة 07*02 تحت إشراف السيد الوالي انطلاقا من حدود بلدية ساسي بن عبد الله مع الانطلاق في عملية السقي لمدة 36 شهرا مع توصيل الكهرباء على مسافة 30/6 كلم

تم غرس كذلك في الموالي 10000 شجيرة زيتون بإقليم بلدية الحجيرة من منطقة حاسي معمر مع معاينة اللجنة الولائية بمدى تقدم المشروع و الوقوف على عمليات السقي و تسييج المساحات المغروسة باقليم حاسي بن عبد الله و التحضير لعملية غرس 10000 شجيرة زيتون أخرى ببلدية و أنقوسة من طرف وزير الاتصال ووزير الشؤون الدينية و الأوقاف بإقليم بلدية حاسي بن عبد الله.

تكليف المصالح الفلاحية مواصلة الحفر الغرس النخيل

تكفل مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بإعادة الحسابات مع البلديات المعنية.

4- 6 حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهر فيفري 2014:

تحت إشراف اللجنة الولائية في عملية متابعة انجاز مشروع الحزام الأخضر تم في بداية هذا الشهر بعملية السقي اليومي للمساحات المغروسة و مواصلة المصالح الفلاحية بعملية الحفر لغرس النخيل مع حرص بلدية الحجيرة و أنقوسة بغرس شجيرات الزيتون و من جهة أخرى انضمام رؤساء الدوائر للاجتماعات مع اللجنة الولائية لمواصلة إنجاز الشطر الثاني للمشروع مع غرس كل المساحة إلى تتكفل بغرسها و لاسيما إشراك مصالح الأرصاد للتزويد بالمعطيات المناخية اللازمة و المناسبة للقيام بهذه العمليات بشكل ملائم

و مشاركة مديريات الشباب و الرياضة و الثقافة ، السياحة كل فيما يخص قطاعه في المساهمة بالإضافة إلى الأهداف المسطرة للمشروع في جوانبه الثقافية ،السياحية الجمالية ، الترفيهية .....إلخ

4- 7 حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهر مارس 2014:

في شهر مارس قامت اللجنة الولائية بالحرص على متابعة عملية السقي و هنا تمارس دورها الرقابي ، و مراقبة المقاولين في كيفية متابعتهم في انجاز مهامهم المنوطة لهم من طرف السيد الوالي مع رؤساء البلديات المكلفون بالسقي على سيره بإنتضام و تنسيق المديريات فيما بينها مع مواصلة انجاز السياج على بعد 80 كلم

تم استلام 08 آبار : 05 بحاسي بن عبد الله ، 01 أنقوسة ، 02 الحجيرة

القيام بتغطية الأشجار الزيتون و النخيل بالجريد للحفاظ عليها من العوامل الطبيعية خاصة و فصل الصيف على الأبواب

بالنسبة لغرس النخيل تم غرس 1300 نخلة على شريط البلديات بالقرب من أشجار الزيتون لتسهيل عملية السقي.

استلام عقود عملية التشجير للمستثمرين حسب بطاقة التقنية للمشروع

4- 8 حصيلة إنجاز مشروع الحزام الأخضر لشهرأفريل 2014:

في بداية هذا الشهر قام السيد الوالي بإعطاء إشارة انطلاق مشروع إنجاز حواف الطريق ورقلة – عين البيضاء – على مسافة 05 كلم تقوم بانجازه مؤسسة الجزائر مع إعطائها بعض التوجيهات ، كما تم انجاز إنارة عمومية من طريق مسير الأشغال العمومية على مسافة 06 كلم و 80 م من مقر الناحية العسكرية الرابعة إلى مفترق الطرق حاسي مسعود- تقرت و مواصلة ذلك إلى طريق حاسي بن عبد الله

أما فيما يخص عملية السقي فقد تم السقي بالتقطير على مسافة 10 كلم بتراب حاسي بن عبد الله مع غرس النخيل في ذات المنطقة

استهل السيد الوالي تدخله بالتذكير بأهمية هذا المشروع طالبا من الجميع بذل مجهودات إضافية خلال الشهر المقبل (ماي) لإتمام الأشغال المرتبطة بالسقي ذلك قبل حلول الحرارة.

المطلب الخامس: تقييم الأداء العام للهيئات المعنية بإنجاز مشروع الحزام الأخضر لولاية ورقلة " 2013 – 2014":

*إن متابعة تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والتأكد من أن الخطط تنفذ وفقا لما هو محدد من قبل يعتمد في ذلك على المعايير التي تستخدم كعلاقات لاختبار النتائج الفعلية والتأكد من انجاز الأفراد القائمين بالتنفيذ الفعلي حسب الخطة المرسومة . وتستلزم الرقابة وضوح الأهداف والخطط وتوافر وسائل الاتصال الفعالة كأساس لحسن فهم الأهداف والخطط الرئيسية

للمشروع ،و ذلك من طرف اللجنة الولائية على إشراف السيد والي ولاية ورقلة بالمقرر الولائي رقم 2292 المؤرخ في 16سبتمبر 2013 بالحرص على متابعة عملية السقي و النقل تمارس دورها الرقابي، و مراقبة المقاولين في كيفية متابعتهم في إنجاز مهامهم المنوطة لهم من طرف السيد الوالي مع رؤساء البلديات باستلامهم عقود عملية التشجير للمستثمرين حسب البطاقة التقنية للمشروع لتحقيق الأهداف المرسومة مع رفع مستوى الأداء و معرفة جوانب الضعف في الأداء.

قياس الأداء: إن الخطوات تتعلق بجمع المعلومات حول الأداء الفعلي وهناك أربعة مصادر للمعلومات تستخدم لقياس الأداء الفعلي هي :

أ – ملاحظة الأفراد العاملين.

ب – التقارير الإحصائية.

ج – التقارير الشفوية.

د – التقارير المكتوبة

من جهة أخرى لقياس أداء العاملين على المشروع من الفاعلين الحقيقيين المتمثلتين في السيد الوالي و رؤساء الدوائر و البلديات الفاعلين الثانويين المتمثلين في المديريات العمومية و القطاع الخاص ،يتم إعداد تقارير إحصائية أو شفهية أو التقارير المكتوبة التي تتمثل في محاضر يتم تحريرها بعد إجراء اجتماعات دورية على مستوى مقر الولاية بالتنسيق مع كل الأعضاء المعنيين بالمشروع و الغير معنيين به لإتمام النقائص و قياس النتائج المتوصل إليها من خلال ما هو مطلوب

مع إعداد الحسابات و ذلك بتسجيل العمليات ضمن الميزانية لسنة 2014 و تكفل مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بإعادة الحسابات مع البلديات المعنية بالرغم مما لاحضناه من العوامل البيئية كعوائق لتنفيذ المشروع المتمثلة في الحرارة و الإضاءة و طريقة توزيع العمل من ناحية الحفر و السقي و النقل و ادخال مسجد بإقليم بلدية بالتنسيق مع مدير الشؤون الدينية و الأوقاف و انجاز سكنات ريفية محاذاة للحزام الأخضر

و مع التعاون مع ورشات للتكفل بعملية الغرس و التشجير بالتنسيق مع مصالح المديريات المعنية و كذلك رؤساء الدوائر و البلديات و المقاولين مثل ورشة مؤسسة EHEV بتدعيم ذلك بالوسائل البشرية المتمثلة في النقل و السقي"خلق مناصب عمل جديدة" و كذلك مشاركة مديريات الشباب و الرياضة و الثقافة و السياحة ،كل فيما يخص قطاعه مع مراعاة بالإضافة إلى الأهداف المسطرة للمشروع في جوانبه الثقافية ، السياحية الجمالية الترفيهية .....إلخ

خلاصة الفصل الثاني:

شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا استراتيجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق في كافة أجزاء البناء الاجتماعي بشكل متوازن وذلك من خلال التوزيع العادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بها يؤدي إلى تحقيق تخفيف التمركز الصناعي و الحفاظ على العقار الزراعي الذي خفض التمركز السكاني في الإقليم التلي مع تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية الإقليم الصحراء ومحاولة بث وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية التي تشجع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات الوطن وذلك بالتشريعات التشجيعية والتحفيزية المالية النقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات و الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان المواطنين.

و خلال ما سبق ذكره مشروع الحزام الأخضر يبلغ أهمية كبيرة بدأت بإنشاء لجنة ولائية خاصة تحت إشراف السيد الوالي و تدخل و إشراكه لعدة عناصر سواء من القطاع العام و المتمثل في مديريات و القطاع الخاص المقولين والمستثمرين المحليين حيث بدأت أشغال هذا المشروع في شهر سبتمبر و هو مناخ يلائم عملية الغرس بالنسبة لولاية ورقلة و مناخها السائد ، و من جهة أخرى انجاز عدد كبير من شجيرات الزيتون و النخيل مع حفر الآبار و انجاز أحواض للقيام بعملية السقي ، كما لاحضنا تحت رقابة السيد والي الولاية و اللجنة الولائية المكلفة بالمشروع يقوم رؤساء الدوائر المعنية بالمشروع بتولي انجاز كل شطر من الحزام الأخضر و إعطاء حصيلة كل انجاز أو نقطة في المشروع وكذا التحضير للإنجازات الموالية مع معاينة كل تقديم يجري على مستوى المناطق التي يتم على مستواها إجراءات الانجاز، كل هذا يوضح دور الجماعات المحلية في الحرص على تنفيذ التعليمات اللازمة لهذا المشروع و في آجاله المسمات بالإشراك مع المديريات و القطاع الخاص.

الخـــاتـــمـة

الخـــاتـــمـة:

إن السعي لتحقيق التنمية المتوازنة للإقليم و ما سطر لها من ترتيبات و أدوات و أعمال و برامج منذ بداية التسعينات أضحى صعبا بسبب الرؤية المحدودة لتنظيم الفضاء الوطني بكل ما يحمله من خصوصيات و مميزات إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، ايكولوجية و بيئية ناهيك عن تظ ـافر عوامل أخرى زادت من إبراز الإختلافات بين مختلف مناطق البلاد .فبات لزاما على الدولة أن تتبنى سياستها التنموية الدائمة على النظرة العلمية الشاملة الخصوصيات على المستويين الداخلي و الخارجي و أن ترسي إطارا مؤسساتيا تلتقي فيه جميع السياسات المسطرة و تطرح فيها الإشكاليات و المساعي المشتركة.

بدأ اهتمام الدولة الجزائرية بقضايا التهيئة العمرانية مبكرا نوعا ما، حيث تعود المرجعية النظرية لفلسفة وإستراتيجية التهيئة العمرانية إلى مرحلة الحرب التحريرية وبداية الإستقلال، حيث أشارت كل مواثيق ثورة الدولة الجزائرية إلى حساسية هذا الموضوع، إبتداءا من برنامج طرابلس 1962إلى ميثاق الجزائر عام 1964إلى الميثاق الوطني عام 1976و1986، والتي أشارت جميعها إلى الأسس والمبادئ العامة لفلسفة التهيئة العمرانية ودور الدولة والمتعاملين الإجتماعيين، وحددت الأهداف المسطرة لعملية البناء الوطني.

وقد ركزت هذه البرامج والمواثيق على مفهوم عدم التوازن الجهوي وأبعاده الإقتصادية و الإجتماعية، وتحلله عل أساس أولويات التنمية وما ترتب عنها من فروقات وإختلالات ولدت مناطق محرمة تعيش على هامش التنمية، خاصة في المناطق الداخلية والأرياف والمناطق الجبلية و الصحراوية، وكانت الحلول المطلوبة تتمثل في تغيير الظروف الموروثة عن الإستعمار، والتي أدت إلى التخلف والحرمان، للنهوض بالمناطق المتخلفة وإدماجها في التنمية الوطنية

من خلال الدراسة الوصفية للعوامل الجغرافية و البيئية و العمرانية لولاية ورقلة ، اتضح لنا أن إقليم ولاية ورقلة له تحديات كثيرة بالرغم من مميزات إقليمه لإنجاز مشاريع من طرف المؤسسات الوصية و التي تتمثل في الجماعات المحلية بإشراك الأطراف الأخرى تساهم في انجازا لمشروع

و تجسيده على أرض الواقع بالرغم من وجود تحديات طبيعية في ولاية ورقلة من زحف المال و التصحر و ذلك بتحقيق الأبعاد البيئية بالحفاظ على الثروة الطبيعية و الحيوانية في الوقت مع تحقيق أبعاد اقتصادية اجتماعية خلق مناصب عمل دائمة جعل للمشروع يمس عدة جوانب مما يبرز أهمية كبيرة في انجازه و خلق تنافس إقليمي داخل الوطن، ويمكن اقتراح بعض التوصيات:

يمكن القول من خلال ما تطرقنا إليه إستراتجية دور الجماعات في تهيئة الإقليم وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،والتهيئة العمرانية على مستوى المدينة أو الإقليم أو الوطن إلى تحقيق الآتي:

-توزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص المواضع.

-عدالة التوزيع بين مناطق وأقاليم الوطن مع إعطا ء الجماعات الإقليمية فرص للمبادرة في إنجاز المشاريع بطريقة حديثة و سهلة تنجز في آجالها المحددة.

-تحقيق الجدوى الإقتصادية.

-تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان .

- فيما يخص مشروع الحزام الأخضر الذي لا يزال قيد الانجاز و بعد الاستطلاع عليه و الاقتراب منه لاحظنا أنه إنجاز هذا المشروع موسمي و يتطلب شهور أخرى حتى يتم إكماله و ذلك بسبب التغير المفاجئ للطقس إلى الأسوء بعض الأحيان و فصل الصيف لذا على الجماعات الإقليمية الحرص أكثر مع المراقبة المداومة و المستمرة لإتمام المشروع و الزيادة فيه مستقبلا.

الملاحق

المـلاحـق:

الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة بولاية ورقلة:

أ – الهيكل التنظيمي النظري (المقترح من طرف الوزارة:

يضم 4 مصالح:

1 –مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي و الأنظمة البيئية : تتضمن مكتبين:

*مكتب حماية الحيوان و النبات.

*مكتب المحافظة على الأنظمة البيئية[1] .

2 –مصلحة البيئة الحضرية و الصناعية : تتضمن مكتبين:

*مكتب ترقية نشاطات جمع النفايات المنزلية و ما شابهها و الجامدة و استرجاعها و معالجتها.

*مكتب المنشآت المصنفة و الأخطار التكنولوجية و النفايات الخاصة و تثمينها.

3 –مصلحة التنظيم و التراخيص و التحسيس و الإعلام و التربية البيئية : تتضمن 3 مكاتب:

*مكتب التنظيم و المنازعات.

*مكتب التراخيص.

*مكتب التحسيس و الإعلام و التربية البيئية.

4 –مصلحة الإدارة و الوسائل : تضم مكتبين:

*مكتب تسيير المستخدمين.

*مكتب الميزانية و الوسائل.

ب– الهيكل التنظيمي الفعلي للمديرية:

–(1مدير البيئة.

–(2الأمانة العامة.

[1] مرجع سابق نفس المكان

-(3المصلحة التقنية.

-(4مكتب الضريبة البيئية.

-(5مكتب المشاريع.

-(6مكتب التجهيزات.

-(7مكاتب المحاسبة.

-(8مكتب تسيير المستخدمين.

-(9مكاتب الإنشاءات المصنفة.

-(10مكتب الإعلام الآلي.[1]

[1] مرجع سابق نفس المكان

ملـــخـص المذكـــرة

ملـــخـص المذكـــرة:

يتناول هذا البحث دراسة "استراتيجية دور الجماعات المحلية (الولاية) في تهيئة اقليم البيئة و حمايتها لتحقيق التنمية المستدامة بولاية ورقلة" ، و من خلال هذه الدراسة سنتناول مشروع الحزام الأخضر ورقلة كنموذج ، إن الجماعات المحلية لم تكن قادرة أمام التنظيم على الوقوف للتصدي لمشاكل البيئة و المعيقات الطبيعية بما خول لها من أحكام و قوانين أعطتها صلاحيات التدخل في البيئة في إطار التنمية المستدامة ، مما جعل المشرع الجزائري يضع أطرافا أخرى كالقطاع الخاص ومديريات تحت تصرف الولاية في إطار تهيئة الإقليم وحمايتها بالسلطة التقديرية لها مما تتناسب مع حجم المهام و تحقيقها يقف على الوسائل المادية و البشرية المؤهلة.

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية ، تهيئة الإقليم، حماية البيئة، الحزام الأخضر ورقلة، صلاحيات التدخل في البيئة في إطار التنمية المستدامة، المشاكل البيئية، القطاع الخاص المديريات،

Summary:

This research deals with the study of " strategic role of local groups (the state) to the creation of the province of the environment and protection to achieve sustainable development mandate and Ouargla ," and through this study we will discuss the Green Belt Project Ouargla as a model , that local communities were not capable of before the organization to stand up to address environmental problems and obstacles including natural authorized its provisions and laws gave powers to intervene in the environment in the context of sustainable development , making the Algerian legislature puts other parties eg, the private Directorates at the disposal of the state as part of the creation of the province and protect the discretionary authority has thus commensurate with the size of the task and achieved standing on material means and qualified human resources .

Key words: local communities, creating the region, protection of the environment, the green belt and Ouargla, the powers of intervention in the environment in the context of sustainable development, environmental problems, the private sector departments.

قائمة المصـــادر

و المراجع

قائمة المصـــادر

أ - قائمة الكتب بالعربية:

1- دوجلاس (موسشيت): مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الاولى، الدار الدولية للاستثمارات، ت الثقافية ، القاهرة ، 2000.

2- د. الطربوش (أمين): أسس التقسيم الإقليمي، مطبعة جامعة دمشق،1992.

3- بوزيان الرحماني (هاجر) ، بكدي(فاطمة): التنمية المستدامة فى الجزائر بين الخدمة والتطور وواقع التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، د ت.

5- عبد الحميد (حسين) ، رشوان (احمد): البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2006.

6- زمام (نور الدين): السلطة الحاكمة والخيارات التنموية للمجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى، 2002.

7- طلبة (مصطفى) : الموسوعة العربية للمعرفة ،المجلد 3، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم، 2006.

8- طلبة (مصطفى) :الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، مجلد1 ، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، 2006.

9- مطوري (اسماء) ، الرابطة الولائية للفكر والابداع : الثقافة البيئة الوعي الغائب، مطبع مزوار للنشر والتوزيع، الوادي، 2008.

10 - لعروق (الهادي محمد): التوسع الحضري و انتاج المدن في الجزائر،الطبعة 03، د م ،1999.

ب - المقالات و الدراسات العلمية :

1-رزيق (كمال)، ((دور الدولة في حماية البيئة))، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، 2007. انظر إلى كتاب بشير التيجاني، تهيئة التراب الوطني في ابعاده القطرية، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

ج- التقارير:

2- وزارة تهيئة الإقليم السياحية، تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، الجزائر، 2005،

4- وزارة تهئة الاقليم السياحية، تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، الجزائر، 2003.

د- المحاضرات جامعية:

1- شليغم (غنية): **مراحل التنمية المحلية بالجزائر**، محاضرة في مقياس، استراتيجية للتنمية المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.

و- القوانين الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، قانون رقم 01- 20 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة المؤرخ في 2001/12/12.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 43 قانون رقم 03-10، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/19،

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 12، قانون رقم 12-07 المتضمن قانون الولاية ، المؤرخ 29 فبراير 2012،

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 4 ، مرسوم تنفيذي رقم 10-20 المتضمن انشاء لجنة المساعدة علىتحديد الموقع

لترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها ، المؤرخ في 12 يناير 2010،

ز- قائمة المصادر باللغة الفرنسية

1-Mme CHAOUCHE BENCHRIF (Meriama), LAMIER **Urbanisation et la ville Ouasis : une altermativea l'équilibre des zones pour une ville saharienne durable CAS du Bas – Sahara**. Mémoire de Doctorat en Sciences option : Urbanisme, Faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement de territoire, Université MENTOURI, Constantine, Date de soutenance le 2007 (en ligne) : http//bu.umc.edu.dz/thèses/architecture/CHAUD65.pdf

2-SIDI SALAH NASRI ZEHOUR, Vers un développement urbain durable … phénomène de prolifération des déchets urbainset stratégie de préservation de l'écosystème – exemple de Constantine, Mémoire présenter par l'obtention du diplôme de magister, option : fsiturbain, Faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, Université des frères MENTOURI CONSTANTINE, souteneur le 1er Mars 2010, p99. (en ligne) http://bu.umc.edu.dz/thèse/architecture/SID5608.pdf

ح- المقابلات

1- مقابلة مع السيد مداني محمد ، ملحق إداري رئيسي مكلف بمشروع الحزام الأخضر بالديوان، ولاية ورقلة ، يوم 2014/04/20.

2- مقابلة مع السيد حمادو محمد الأخضر، ملحق اداري و عضو في مشروع الحزام الاخضر (بروتوكول السيد الوالي ولاية ورقلة) ، يوم 2014/04/16.

ك- المواقع الالكترونية

- المذكرات الالكترونية

1- بن جبار (بن عبد الجبار مخلوفي) وشكري بلقرع، تهيئة المنطقة السكنية الخاضعة لمخطط شغل الارض، رقم 12، دراسة حالة مدنية الحمادية (برج بوعريريج)، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة تخصص تسيير المدن معهد التسيير التقني ، الحضري، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، السنة الجامعية 2008/2007، ، الموقع الالكتروني :
http://www.choumali.net/vb/shouthread.php?t=228

المقالات الالكترونية

1- غريبي (أحمد) ، ((أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر)) مجلة البحوث والدراسة العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بجيفارس، العدد الرابع، 2010، الموقع الإلكتروني:

http//www.univ-medea.dz/revue/images/volume4/t3.pdf

2- احمد (اشرف): ((تجربة التنمية المحلية في الجزائر))، مجلة العلوم الانسانية ، دمشق الطبعة الثانية، 2001، الموقع الالكتروني:

http://fr.scribd.com/doc/2156456475

1- الموقع الرسمي لولاية ورقلة ، مديريات تهيئة الاقليم ، تاريخ الولوج 2014/03/16 ، الموقع الالكتروني:

http://wilaya- ouargla.dz/ar/index.php2012

2- الموقع الرسمي لولاية ورقلة ، مديريات البيئة .الموقع الالكتروني:

http://wilaya-ouargla.dz/ar/index.php2012

3- الموقع الالكتروني :http://www.onefed.edu.dz/pdf

4- الموقع الرسمي لولاية ورقلة، بطاقة التعريف لولاية ورقلة ، الموقع الالكتروني:

http //wilaya-ouargla.dz/ar/index.php2013-11-14-20-58

5- مسعد جمال الدين ،ابعاد التنمية المستدامة، ويكيبيديا، المجلة العلمية، 2004

etudes/indicateurs-AR(8).doc/www.uneca-na.org/arabe/un/documents

الـــفـــهارس

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح مدى اهتمام الجزائر بالقطاعات الثلاث	23
2	البلديات المعنية بالمشروع	78

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	34
2	التقسيم الإداري لولاية ورقلة	56
3	خرائط الحزام الأخضر	77-76

قائمة الفـــهـــرس و الـمحـتـويـــات

الفـــهـــرس الـمحـتـويـــات

مقدمة أ-ط
الفصل الأول: سياسة تهيئة الاقليم و حماية البيئة والتنمية المستدامة
مقدمة الفصل الاول..... 1
المبحث الأول : مفهوم تهيئة الاقليم في الجزائر..... 1
المطلب الأول: تعريف تهيئة الاقليم 1
المطلب الثاني: مراحل بروز سياسة تهيئة الاقليم في الجزائر..... 02
المطلب الثالث: مبادئ و أهداف استراتيجية تهيئة الاقليم في الجزائر..... 10
المبحث الثاني : مفهوم التنمية المستدامة 12
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة..... 12
المطلب الثاني: تاريخ بروز التنمية المستدامة 13
المطلب الثالث: أبعاد وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر..... 16
المبحث الثالث: آليات تهيئة الاقليم و حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر..... 19
المطلب الأول:سياسة (استراتيجية) تهيئة الاقليم في اطار التنمية المستدامة في الجزائر.. 19
المطلب الثاني: سياسة (استراتيجية) حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة في الجزائر..... 22
المطلب الثالث: أدوات تهيئة الاقليم في اطار التنمية المستدامة في الجزائر..... 26
المبحث الرابع: استراتيجية الجزائر في تهيئة الإقليم وحماية البيئة والهيئات المعنية 36
المطلب الأول: المؤسسات و الهيئات المعنية بتهيئة الاقليم وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة..... 36
المطلب الثاني: استتراتيجية التخطيط الاقليمي و اتجاهاته في الجزائر..... 49
المطلب الثالث: أنواع التخطيط الاقليمي و مستوياته في الجزائر... 51
خلاصة الفصل الاول..... 54
الفصل الثاني : دور الجماعات المحلية في استرتيجية سياسة تهيئة الاقليم وحماية البيئة (مشروع الحزام الاخضر) ولاية ورقلة نموذجا..... 55
مقدمة الفصل الثاني 55

المبحث الأول: التعريف بولاية ورقلة وخصائصها الطبيعية..... 56
المطلب الأول: تضاريس ولاية ورقلة..... 57
المطلب الثاني: المناخ السائد بولاية ورقلة 62
المبحث الثاني: المخطط الحضري لولاية ورقلة..... 65
المطلب الأول: المخطط العمراني..... 65
المطلب الثاني: المخطط الوظيفي..... 66
المبحث الثالث: تجسيد تهيئة الاقليم و حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في ولاية ورقلة من خلال مشروع الحزام الأخضر..... 67
المطلب الأول: مشروع الحزام الأخضر أهدافه والتمويل..... 67
المطلب الثاني: مراحل انجاز المشروع حزام الأخضر حسب استراتيجية الولاية المعتمدة 68
المطلب الثالث: الأشغال المنطلق فيها فعليا..... 69
المطلب الرابع : الحصيلات الشهرية لإنجازات الجماعات المحلية لمشروع الحزان الاخضر من 19 سبتمبر 2013 إلى غاية28 أفريل 2014 71
المطلب الخامس: تقييم الأداء العام للهيئات المعنية بإنجاز مشروع الحزام الأخضر لولاية ورقلة 2013 ^2014..... 72
خلاصة الفصل الثاني..... 79
الخاتمة..... 80
المـــلاحـق..... 81
الملخص 84
قائمة المصـــادر 87
فهرس الجداول والاشكال..... 94
الفهرس المحتويات..... 95